

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية
قسم: العلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية حول:

التربية و التكوين في الجزائر
السنة الثانية ماستر علم اجتماع التربية

إعداد الدكتورة: منصوري سميرة

السنة الجامعية: 2021 - 2022

عنوان الماستر: علم اجتماع التربية

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: أساسية

اسم المادة: التربية والتكوين في الجزائر

الرصيد: 5

المعامل: 2

أهداف التعليم:

- التعريف بمراحل التطور التاريخي للنظام التعليمي في الجزائر
المعارف المسبقة المطلوبة :

*معرفة تاريخ الجزائر المعاصر (يتم التطرق إليها في السداسي الثالث والرابع من التكوين في
مرحلة الليسانس)

محتوى المادة:

أولا: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك

ثانيا: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي

ثالثا: وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

رابعا: الإصلاحات التربوية في الجزائر .

1- إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

أ- أمرية 16 أفريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري.

ب- المجلس الأعلى للتربية

ج- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

2- إصلاحات التعليم الجامعي

3- الإصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر.

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

المراجع : (كتب و مطبوعات، مواقع انترنت، الخ)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
1	مقدمة
	<u>مدخل مفاهيمي</u>
6 - 3	1. مفهوم التربية
11 - 6	2. مفهوم التكوين
12	3. مفهوم التعليم
12	4. مفهوم الاصلاح
13 ، 12	5. مفهوم الاصلاح التربوي
20 - 13	6. مفهوم الجامعة
22 - 20	7. مفهوم النظام التربوي
28 - 22	8. مفهوم المرحلة الابتدائية
29 ، 28	9. مفهوم المرحلة المتوسطة
30 ، 29	10. مفهوم المرحلة الثانوية
32 ، 31	11. مفهوم نظام الـ LMD
42 - 40	<u>المحاضرة الأولى: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك</u>
48 - 45	<u>المحاضرة الثانية: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي</u>
54 - 51	<u>المحاضرة الثالثة: وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال</u>
72 - 57	<u>المحاضرة الرابعة: الاصلاحات التربوية في الجزائر</u>
79 - 75	<u>المحاضرة الخامسة: اصلاحات التعليم الجامعي</u>

95 - 82	<u>المحاضرة السادسة: الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر</u>
97	خاتمة
103 - 98	قائمة المراجع

مقدمة:

يعتبر التعليم عنصرا محوريا في تكوين القدرات البشرية، ونقطة ارتكاز في التحول نحو التنمية الشاملة، ويأتي النظام التربوي في مقدمة أولويات أي دولة ومن بين اهتماماتها الأساسية، باعتباره مشروعها الوطني الممثل لخياراتها الحضارية وأوضاعها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تعد أهمية التعليم محل جدل مع ولوج الألفية الثالثة، لأن الصراع العالمي يحتدم حول السباق في التعليم واكتساب المعلومات فهو وسيلة هامة لمواجهة التحديات العالمية، لذا عمدت جل دول العالم لإصلاح منظوماتها التربوية وفق متطلبات الألفية وما تفرزه من تحديات.

كما يحظى التعليم الجامعي بأهمية متزايدة، باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يزود المجتمع بالرأس مال البشري المؤهل لخدمة المجتمع والنهوض بأعباء التنمية في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...وانطلاقا من تلك الأهمية حظيت الجامعة الجزائرية بمكانة مميزة جسدتها الإصلاحات التي تعاقبت عليها منذ الاستقلال، لاسيما الإصلاح الذي شهدته الألفية الراهنة والذي يعرف بنظام ال LMD الرامي لتحسين وتطوير مخرجات العملية التعليمية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية السياسية الوطنية والعالمية.

وعليه نحاول من خلال هذا العمل الموجه لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع التربية، التطرق للسيرورة التاريخية لتطور واصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية في الجزائر.

يضم هذا العمل البيداغوجي 06 محاضرات تتطابق مع البرنامج الوزاري (حسب ما يتم تدريسه للطلبة) ومدخل مفاهيمي نحدد من خلاله أهم متغيرات المادة ومؤشراتها.

مدخل مفاهيمي

مدخل مفاهيمي:

1. مفهوم التربية

لغويًا: مشتقة من الفعل ربي، يربي وتعني أصلح الشيء وقومه ويقال: ربي الشيء، أي اعتنى به وأصلحه، وربى الأب ولده، أي رعاه واعتنى به وأحسن القيام عليه، والتربية بهذا المعنى تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا.

وترجع كلمة تربية في اللغة العربية إلى فعل ربي الذي يفيد التغذية لغاية النمو والزيادة، ربي الولد أي غداه وجعله ينمو، ويمثل الفعل ربا كقولنا ربا الشيء أي زاد ونما كما في القرآن الكريم قال تعالى "وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ"¹.

عرفها الفيلسوف أوليفي روبل على أنها: مجموع الأطوار والأساليب التي يصل بها الطفل الإنساني إلى الثقافة، فهي التي تميز الإنسان عن الحيوان.

كما تعرف على أنها: عملية تضم الأفعال والتأثيرات المختلفة التي تستهدف نمو الفرد في جميع جوانب شخصيته وتسير به نحو كمال ووظائفه عن طريق التكيف مع ما يحيط به، ومن حيث ما تحتاجه هذه الوظائف من أنماط سلوك وقدرات.

والتربية هي عملية إعداد للحياة في الجماعة التي ينتمي إليها الطفل عن طريق المشاركة، في حياة هذه الجماعة، سواء أكان ذلك في مكان مهياً لهذه المشاركة، مثلما نرى في المدرسة أو في الحياة نفسها، مثلما نرى في سياق وقائع الحياة التي تحدث من حولنا ومعنا يومياً في المنزل وفي الشارع.²

ويعرف دوركايم التربية بأنها التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تنتهياً بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية.³

أما جون ديوي فيرى بأن التربية هي عملية تكيف بين الفرد وبيئته. وأن التربية هي: حاصل جميع المعلومات والسبل التي ينقل بها مجتمع ما سواء كان كبيرا أو صغيرا ثقافته المكتسبة وأهدافها بقصد استمرار وجوده ونموه.⁴

ومهما تعددت معاني ومفاهيم التربية فإنها لا تنزل تتناول معاني: التطور والتقدم والرفي والزيادة والكمال والنمو والتنمية والتنشئة والأفضل والأحسن والخير وغيرها.⁵

خصائص التربية وأهدافها: يقوم المفهوم الحضاري الشامل للتربية على عدة خصائص ومن أهمها:

* إن التربية عملية تكاملية لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الشخصية، وعلى هذا تكون التربية شاملة لجوانب الإنسان فهي تربية لجسمه وعقله ونفسه وضميره وخلقته وعواطفه.

* إن التربية عملية فردية اجتماعية تنظر للإنسان من منظوره الفردي، فتبدأ معه من حيث هو بإمكانياته الجسمية والعقلية... الخ

* التربية تختلف باختلاف الزمان والمكان ومن عصر لعصر ومن مجتمع لآخر.⁶

* إنها عملية إنسانية فالتربية تخص الإنسان وهي حكرٌ عليه دون غيره من المخلوقات.

* أنها عملية ذات قطبين: القطب الأول هو المربي والقطب الثاني هو المتربي ويؤثر كل منها في الآخر.

* التربية عملية هادفة فهي عملية توجيه الجيل الناشئ من قبل الجيل الراشد لتصل به لدرجة الكمال والمواطنة الصالحة.

* التربية عملية تشاركية فهي لا تقتصر على المدرسة فقط وإنما يتلقى الفرد تربية في البيت والمؤسسات الأخرى.⁷

والجدير بالذكر ان خصائص التربية تتغير بتغير المجتمع وكذلك بتغير أهدافه ومراميه.

فالتربية الصحيحة حقا هي تلك التي تسعى إلى تنمية النهج العلمي لدى التلاميذ، ذلك لأنه سبيل أساسي من دراسة العالم المحيط به، واكتساب المعاني والقيم التي توجه حياته وحياة الآخرين، وبهذا المعنى لا تقتصر على تدريب عقل التلميذ من أجل التدريب في ذاته، وإنما هي تستخدم المعرفة من أجل زيادة قدرة الإنسان على أن يعيش حياة أرقى باستمرار... والتربية التي تكون لها الصفة العلمية تكون الوسيلة لزيادة المعرفة وتطويرها.⁸

وتمثل أهداف التربية صورة مستقبلية لما يريده المجتمع لنفسه، وتعني اختيارا للقيم التي تحدد نوع الحياة والمواطنة، وهي موضع اهتمام رجال الفكر والسياسة والتربية وأساس السياسات والاستراتيجيات والمخططات التربوية، وقد تكون الأهداف التربوية عامة وشاملة، وتحثل معاني كثيرة وتفاصيل واسعة لتصلح لكل زمان ومكان، وقد تتعرض للغموض فتحتاج إلى تفسير وقياس ومن الأهداف العامة للتربية:⁹

- تكوين المواطن الصالح.

- تحقيق النمو الكامل المتكامل للفرد.

- تحقيق الكفاية الإنتاجية.

- تكوين الرأي العام.

- تحقيق الديمقراطية.

الأهداف هي الخطوة الأولى لأي عمل منظم ،اذ أنها تحكم مساره ،وتبرز أولوياته، والأهداف التربوية هي عبارات تصف التغيرات أو النواتج المرغوبة أو المترتبة لدى المتعلم من خلال دراسة برنامج تربوي معين.¹⁰

2. مفهوم التكوين

عرفه بوفلجة غياث على أنه: تنمية منظمة وتحسين للمعارف والاتجاهات والمهارات والسلوكيات التي تتطلبها مختلف مواقف العمل وذلك بغية قيام الأفراد بأعمالهم المهنية على أحسن وجه.¹¹

يعرف على أنه: العمل على زيادة قدرات الأفراد العاملين ومهاراتهم ورفع مستوى قيامهم بمهامهم وأدائهم لوظائفهم الحالية وكذلك فرص اكتساب القدرة على تولي مسؤوليات أكبر.¹²

مبادئ وأسس التكوين:

بالرغم من أهمية العناصر المادية والتقنية في أي المؤسسة، فإن العنصر البشري يعتبر العنصر المحوري الذي تقوم عليه المؤسسة، إذ أنه المسؤول عن استخدام وتوظيف العناصر السابقة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

لذلك فإن هذا الجزء يتطلب الاهتمام والرعاية به من خلال إعداده وتنميته وتحسين أدائه والبحث عن الوسائل المساعدة في تطويره وعلى اعتبار أن التكوين يعتبر من أهم الوسائل المستعملة في تحسين أداء الأفراد فقد أدى بالمؤسسات إلى الاعتماد على الأسلوب العلمي في تطبيقه وذلك في ضوء التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والأسرية التي تعرفها البيئة.

ولقد توصلت الأبحاث والدراسات الموسعة حول التكوين إلى مجموعة من المبادئ التي يمكن اعتبارها معايير إرشادية لنقل المهارة والمعرفة بما يتماشى مع مصلحة المؤسسة، لذلك لممارسة أي نشاط تكويني ولنجاح وفعالية التكوين لا بد من مراعاة عدة مبادئ وأسس تتمثل في:

الاستمرارية:

إن التكوين حلقة حيوية من سلسلة الحلقات تبدأ من تحديد المواصفات الوظيفية وتعيين متطلبات شغلها، ثم تتجه إلى اختيار الفرد الذي تفصح الاختيارات المختلفة عن توفير تلك المتطلبات لديه ومن احتمال قوي لنجاحه في تنفيذ واجبات وظيفية، تتأتى عمليات الإعداد والتهيئة للعمل كمرحلة تكوينية أولية لمساعدة الموظف الجديد على اكتشاف طبيعة عمله وإدراكه لموقع وظيفته بالنسبة للوظائف الأخرى وشروط وأساليب الأداء وهناك حلقة أخرى وهي القيادة للإشراف والتوجيه للفرد في ممارسة عمله، ثم تتأتى حلقة أخرى تخصص بتقييم الأداء والحكم على مدى كفاءة الفرد في ممارسة عمله وبالتالي يبرز التكوين مرة أخرى كأداة لتعديل السلوك الوظيفي واكتساب الفرد المهارات والقدرات التي يحتاجها لتحسين أداءه في وظيفته الحالية أو إعداده وتهيئته من أجل الترقية إلى وظيفة أعلى والانتقال إلى موقع جديد.

لذا فالتكوين يمثل نشاطاً رئيسياً من منطلق شموله للمستويات الوظيفية المختلفة بدءاً من شاغلي وظائف القاعدة التنفيذية مروراً بالأفراد و شاغلي الوظائف الإدارية الوسطى وانتهاءً بشاغلي وظائف القمة والإدارة العليا وبالتالي ليس التكوين أمراً كمالياً تلجأ إليه الإدارة أو تتخلى عنه باختيارها وإنما هو نشاط ضروري حيث تهدف عملية التكوين والإعداد إلى تعرف الفرد بالعمل المسند إليه.¹³

إذن فمبدأ الاستمرارية يتحقق بتكوين الفرد بداية حياته الوظيفية، يجب أن يعلم الفرد المتكون أن التكوين يبدأ بعد التحاق العامل بمنصبه ولكن قد يبدأ التكوين قبل التسليم الفعلي للمنصب وهذا في إطار علاقة المؤسسة مع مراكز التكوين أو علاقة المؤسسة بالجامعة في إطار أيضا يعرف بالتكوين حول الطلب والاستمرار في تكوينه خطوة بخطوة قصد تطويره وتنميته بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل الجديد.

التكامل:

التكوين ليس نشاطا عشوائيا فهناك ترابط وتكامل في العمل التكويني، فالتكوين هو جملة من العناصر المترابطة والمتداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية وتجاذبية وتتجلى مظاهر التكامل في :

- التكامل في مدخلات التكوين وهي توصيف الوظائف والأفراد والخبرات المطلوب اكتسابها.

- التكامل في الأنشطة التكوينية من حيث توصيف وتحليل سلوك الأفراد وتحديد الاحتياجات التكوينية وتصميم البرامج التكوينية.

إذن التكوين ينظر إليه باعتباره نظامًا متكاملًا يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات متبادلة من أجل أداء وظائف تكون محصلتها النهائية بمثابة النتائج التي تحققها العملية التكوينية.¹⁴

التجديد والتغيير:

ويقصد بذلك أن التكوين يتفاعل في بيئة تتسم بالتغيير داخل و خارج المؤسسة ومن ثم لا يجوز أن يتجمد في قوالب وإنما يجب أن يتصف بالتغيير والتجديد، فالمتكون عرضة للتغيير في عاداته وسلوكياته وفي المهارات التي اكتسبها ورغباته وطموحاته، كما أن الوظائف التي يشغلها تتغير هي الأخرى لتواجه متطلبات التغيير في

الظروف الاقتصادية وفي تقنيات العمل وكذلك تصبح إدارة التكوين مسؤولة عن تحديد وتطوير النشاط التكويني.¹⁵

التكوين عملية إدارية وفنية:

وذلك باعتباره عملاً إدارياً ينبغي أن تتوفر فيه مقومات العمل الإداري الكفاء نذكر منها:¹⁶

- وضوح الأهداف والسياسات وتناسقها وواقعيتها.
- توازن الخطط والبرامج.
- توفر الموارد البشرية والمادية
- توافر الخبرات المتخصصة في مجال تحديد الاحتياجات التكوينية وتصميم البرامج وتنفيذها و اختيار الأساليب والمساعدات التكوينية ومتابعة وتقييم فعالية التكوين.

الواقعية: أن يلبي الاحتياجات الفعلية للأفراد وأن يتناسب مع مستوياتهم، بالإضافة إلى مراعاة هذه الجوانب وهي:¹⁷

- يجب مراعاة الجانب الزمني للمدة التكوينية.
- مراعاة اختيار المتكويين حسب الاختصاص والكفاءة.
- يجب مراعاة الجانب المالي للمؤسسة في وضع الخطط التكوينية.
- مراعاة اختيار التكوين وتجهيزاته.
- ضرورة الممارسة العملية للمتكون (التطبيق العملي لما تلقاه نظرياً).

أهمية وأهداف التكوين:

أهمية التكوين:

للتكوين أهمية كبرى وضرورية باعتباره عامل أساسي في تطوير وتنمية الموارد البشرية وترقيتها وهو العنصر المكمل والركيزة الأساسية للتسيير الناجح والفعال لتلك الموارد، لذلك أولت المؤسسة أهمية كبيرة لعملية التكوين وتمثل هذه الأهمية فيما يلي:¹⁸

- زيادة الإنتاجية الفعالية وتحسين الأداء حيث أن إكساب الأفراد لمعارف ومهارات تساعدهم في تنفيذ مهامهم وأعمالهم بكفاءة أكبر.

- التكوين عملية تساهم في تغيير الاتجاهات والسلوكيات لدى الأفراد نحو عملهم ونحو مؤسستهم.

- يساعد التكوين في توضيح سياسة المؤسسة العامة وتوجيهها وبالتالي رفع أداء الأفراد عن طريق معرفتهم لما يراه منهم من أهداف.¹⁹

كما يرى السيد عليوة أن أهمية التكوين تتمثل فيما يلي:

- إتاحة الفرصة للفرد لاكتساب الخبرات وصقل المهارات.

- تزويد الفرد بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل.

- رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد.

- يمكن اكتشاف مكان القوة لدى الأفراد وطاقاتهم وخبراتهم.

- الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية.

وبالتالي يتضح لنا أن التكوين وسيلة فعالة لإعداد الكفاءات المشبعة بالمعارف والمهارات المؤهلة للعمل الناجح وذلك من خلال وضع برنامج مناسب ومواكب للتطورات.

أهداف التكوين:

أي برنامج تكويني يهدف إلى تزويد الفرد بالمعلومات ذات العلاقة بوظيفته، و
بالأساليب المتطورة لأداء واجبات ومسؤوليات وظيفته، وكذلك تزويد الفرد بالمهارات
اللازمة التي تمكنه من إنجاز عمله بأقل جهد ممكن وبناء وتنمية الفرد وتغيير
اتجاهاته لكي يتمكن من أداء وظيفته بفعالية وبالتالي تتمثل أهداف العملية التكوينية
في: ²⁰

بالنسبة للفرد: وتتجلى فيما يلي:

- الثقة بالنفس وعدم الاعتماد على الآخرين.
- احترامه لنفسه و احترامه للآخرين.
- اكتساب خبرات ومهارات جديدة تؤهله إلى الارتقاء وتحمل مسؤوليات أكبر.
- المرونة في حياته العلمية.
- تنامي الجوانب السلوكية الجيدة والحسنة لدى الفرد.
- رفع الروح المعنوية للفرد نتيجة الخبرات المختلفة التي تفتح أمامه أبواب
المستقبل.

بالنسبة للمؤسسة: ومن أهداف التكوين بالنسبة لها ما يلي:

- تحقق لها ربحا في المردودية فيضمن استمرار حياتها.
- اكتساب قدرات تنافسية في ظل اقتصاد السوق.
- يسمح للمسيرين بإدماج معطيات جديدة قبل منافسيهم والتصرف قبل الآخرين
وفهم البيئة المعقدة والسريعة في مختلف المجالات.
- الاستفادة من الطاقة البشرية والمادية أي اليد العاملة والأدوات المستعملة إلى
أقصى حد ممكن.

بالنسبة للمجتمع: ففي ذلك فائدة تعمم المجتمع ككل أهمها:

- الانتفاع بمستوى الإنتاج والخدمات ومنافسة المنتجات الأجنبية.
 - انتظام العمل داخل وحدات الدولة والحصول على التعاون بين أفراد الوحدة.
 - توفير الأمن للعاملين خصوصاً المجتمع الصناعي.
- من خلال ما سبق يتضح لنا أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على أي مؤسسة سواء كانت اقتصادية أو تربوية، أن تعمل على وضع خطة محكمة ومدروسة، حتى تحقق للفرد إشباعاً لحاجياته ورغباته، كالترقية مثلاً وهذا ما يؤثر إيجابياً على المؤسسة التي يعمل فيها وبالتالي الانعكاس الإيجابي أيضاً على المجتمع وذلك بمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة على الساحة العالمي.

3. مفهوم التعليم:

هو عملية اجتماعية يتم من خلالها نقل مادة التعليم سواء كانت معلومة أو قيمة أو حركة أو خبرة من مرسل نطلق عليه عادة بالمعلم، إلى المستقبل وهو التلميذ.²¹

كما عرفه عبد الكريم بوحفص على أنه: نشاط مخطط ومبرمج يقوم من خلاله شخص (المتدخل) بتقديم معلومات جديدة إلى شخص آخر (المشارك) بهدف التكوين.²²

ويعرف على أنه: جزء من التربية العقلية والغرض منه كسب المعرفة وكسب المهارة والدراية بعلم من العلوم أو فن من الفنون أو حرفة من الحرف.²³

4. مفهوم الإصلاح

يتضمن مصطلح الإصلاح معنى التعديلات والاضافة والحذف في بنية فعل على أساس وجود تصور في أنها بنية سليمة.²⁴

هو أحداث تغيرات معينة مرغوبة في سلوك التلاميذ.²⁵

5. مفهوم الإصلاح التربوي

يعرف على أنه: النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه من خلال إجراء الدراسات التقويمية ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤية المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذا الحال تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار.²⁶

كما يعرف أيضا على أنه: عملية التغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن وغالبا ما يتضمن عمليات التغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع.²⁷

6. مفهوم الجامعة: تناول العديد من الباحثين والدارسين موضوع الجامعة بالدراسة

والبحت، في محاولة لإعطاء لمحة تاريخية عن تطورها، مهامها، أهدافها وأهم المبادئ التي تقوم عليها ودورها في تنمية المجتمع.

وقد اختلف الباحثون في تعريفهم للجامعة، بين من يعرفها على أساس عناصرها ومن يعرفها على أساس طبيعتها، وهناك من يعرفها على أساس مهامها، ومن بين التعريفات:

- كلمة الجامعة University مأخوذة من كلمة Universitas وتعني الاتحاد، الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة. وقد استخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب.²⁸

- وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها، لأنها من مدلولها العربي تعني التجميع و التجمع.²⁹
- **تعريف المنجد الأبجدي:** يعرفها على أنها "اسم يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعها، ونقول الجامعي نسبة إلى الجامعة المؤسسة الثقافية".³⁰
- **تعريف منجد الطلاب:** "... فالجامعة هي معهد التعليم العالي يحتوي على كليات أو مدارس للعلوم العليا كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والأدب".³¹
- **تعريف محمد الصالح مرمول:** يعرفها على أنها "المؤسسة العلمية التي تضم النخبة الممتازة في المجتمع، ويمكن اعتبارها من هذه الناحية السلطة العليا بفضل ما يوجد فيها من أنواع العلم والمعرفة والبحث والاكتشاف والاختراع في مختلف ميادين العلم".³²
- هذا التعريف يرى أن الجامعة مؤسسة علمية تمثل السلطة العليا لما تحويه من علم ومعرفة وأبحاث كما تضم نخبة ممتازة في المجتمع، فهو يحدد طبيعة الجامعة في كونها مؤسسة علمية وعناصرها المتمثلة في الطلبة، وبعض من وظائفها وهي نشر العلم والمعرفة والقيام بالأبحاث والاختراعات.
- **تعريف عبد الله محمد عبد الرحمن:** يرى أن الجامعة هي "إحدى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة، وتتغير بصفة مستمرة مع طبيعة المجتمع المحلي أو ما يسمى بالبيئة الخارجية".³³
- يشير هذا التعريف إلى أن الجامعة مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية متغيرة باستمرار تبعا لطبيعة المجتمع المحلي وهي عبارة عن تنظيمات معقدة، فهذا التعريف يعرف الجامعة من خلال طبيعتها فهي مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية، باختصار تنظيم معقد متغير باستمرار.

- **تعريف رابح تركي**، يعرفها بقوله: "الجامعة عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهداً مشتركاً في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات".³⁴

- ويعرفها في موضع آخر على أساس استنباطي من تعريفات بعض الباحثين: "الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثاً".³⁵
- هذان التعريفان المتشابهان يتفقان على كون الجامعة عبارة عن جماعة من الناس هدفها طلب العلم وخدمة المجتمع عن طريق البحث في شتى المجالات، فالتعريف **الأول** يحدد الجامعة من خلال إبراز عناصرها والتي يحددها في جماعة من الناس (طلبة وأساتذة) هدفهم البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة.

كما يحدد التعريف **الثاني** عناصرها وهي مجموعة من الناس (طلبة وأساتذة) هدفهم طلب العلم بالدراسة والبحث.

- **تعريف نورهان منير حسن فهمي**: "...والجامعة ليست عالماً منعزلاً عن الأحداث التي تجري من حولها أو بمعزل عن المجتمع الذي تعيش فيه. إنما هي جزء من هذه الأحداث، ومركز إشعاع ثقافي للمجتمع، وجدت لخدمته وتفتح أبوابها لخدمة أبنائه ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية وتضم الجامعات قطاعات من أهم قطاعات الشباب ذات التأثير الفعال الذي لا يمكن تجاهله في الحاضر والمستقبل".³⁶

- هذا التعريف يحدد مفهوم الجامعة من خلال موقعها في المجتمع وأبنيتها وأنها جزء لا يتجزأ منه، تتحدد وظيفتها من خلال ما تسهم به في خدمة ذلك المجتمع وتنميته، كما يحدد هذا التعريف عناصر الجامعة ويركز على فئة الشباب كأهم

عنصر يشكل محور العملية التعليمية في الجامعة ويمثل حاضر المجتمع ومستقبله.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن "الجامعة مؤسسة علمية ثقافية راقية تضم مجموعة من الطلبة والإطارات والأجهزة العلمية الراقية، تعمل على نشر العلم والمعرفة من خلال القيام بالبحوث النظرية والميدانية".

و عليه فقد عرفنا الجامعة من خلال طبيعتها كونها مؤسسة علمية ثقافية ومن خلال عناصرها فهي تضم مجموعة من الطلبة والإطارات والأجهزة العلمية، ومن خلال وظيفتها المتمثلة في نشر العلم والمعرفة والقيام بالبحوث النظرية والميدانية.

مقومات الجامعة: تقوم الجامعة على أساس وجود أربعة مقومات أساسية تعتبر عناصرها الأساسية والتي بدونها لن يكون للجامعة وجود، وهي متكاملة فيما بينها لا يمكن الاستغناء عن إحداها وهذه المقومات هي:³⁷

أ. الأساتذة: أحد هياكل الجامعة ومقوم أساسي فيها وبدونه لا تتم العملية التعليمية ولا عملية البحث العلمي.

ب. المكتبات: مقوم من مقومات الجامعة وهو ضروري من حيث ما يحمله من كتب ومجلات ومراجع تفيد الطالب والأساتذ في الدراسة والتدريس وفي إجراء البحوث العلمية والنظرية والميدانية.

ج. المعامل: وهي غاية في الأهمية سواء كانت معامل علمية أو لغوية وتواجدها في جامعاتنا بكثرة يساعد الطلبة على الفهم الجيد لخفايا العلم ويسهل على الأساتذة عملية الشرح والتفسير.

د. الطالب: أحد هياكل الجامعة وأهمها.

. مهام ووظائف الجامعة الجزائرية:

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في العالم العربي، وقد مر تطوير الجامعة الجزائرية بالعديد من المراحل بهدف تحقيق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة للجزائر، اذ شرع ابتداء من سنة 1970 (سنة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأول مرة في الجزائر) في عملية إصلاح شامل للتعليم العالي من حيث إصلاح برامج وأهدافه وطرقه وأسلوبه في تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي، وحددت نقاط الإصلاح الجامعي فيما يلي:

- تكوين الإطارات (الكوادر) التي تحتاج إليهم البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على تكوين اكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من الكلفة.

- أن يكون الإطار المكون في الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلاد حتى يكون قادرا على حل المشاكل الخاصة وعلى الجامعة أن تكون إطار تتوفر فيه الخصائص التالية:³⁸

➤ أن يكون متشبعا بالشخصية الجزائرية والواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد
➤ أن يؤهله تكوينه لمجابهة المشاكل النوعية للبلاد بشكل واع وجذاب.
➤ أن يضمن له تكوينه العلمي مستوى يمكنه من الاستيعاب المستمر لتطور المعارف الجامعية.

➤ أن يكون ملتزما بالعمل في بناء اشتراكية البلاد.

كما أضاف الإصلاح الجديد الخصائص التالية:

➤ أن يكون من ذوي الاختصاص التقني.

➤ أن يكون مطبوعا بالشخصية الجزائرية.

➤ أن يكون واعيا للواقع الوطني.

➤ أن يكون أهلا لحل مشاكل الجامعة المحلية

➤ أن يكون مشاركا في تطور التنمية الجزائرية وقابلا لاستيعاب تطور العلم لخدمة الشعب.

➤ أن يكون أهلا لتأمين نشر الثقافة والعلوم في بلده.

ومن مهام ووظائف الجامعة الحديثة:³⁹

- توفير الإطارات ذوي القدرات العالية.

- توفير التعليم و التكوين.

- توليد ونشر و تطبيق المعرفة الجديدة.

- اعتبار الجامعة كمؤسسة رئيسية من مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه فإذا قلنا بأن الجامعة مؤسسة التعليم العالي وهو آخر المراحل التعليمية وأرقاها درجة، وهو يختلف عن المراحل السابقة ومنه فإن مهمة الجامعة تختلف عن باقي مؤسسات التعليم، فبالإضافة لما سبق، فالجامعة تستهدف النهوض بالمستوى الفكري للمجتمع و تعميق المعارف وتكوين الإطارات الكفؤة ومن مهامها حمل لواء الدعوة إلى الإصلاح والتغير بأساليب علمية.

ويمكن أن نجمل مهام الجامعة الجزائرية في 03 وظائف أساسية يجب أن تقوم بها وهي كما يلي:⁴⁰

- **نشر العلم:** تهتم الجامعة من خلال ما تقدمه من تعليم عالي بنشر العلم الراقى بين الطلبة باعتبارهم الصفرة الممتازة في المجتمع، و هذا بقصد إعدادهم لخدمته في جميع الميادين من أجل إعداد القادة في شتى مجالات الحياة يتمكنوا من تسيير البلاد و يرتكز إعداد الطلاب للقيادة في المجتمع على دعامين هما: التنقيف العام، التنقيف المهني.

ويقصد **بالأول** العمل على تنوير عقول الطلاب وتهذيب نفوسهم، لكي يدركوا الأسس التي يرتكز عليها المجتمع وحضارته، ويتحرروا من قيود الاوهام والعصبية الضيقة

على اختلاف أنواعها والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في الطالب الجامعي والتي من واجب الجامعة أن توفرها له.

أما الدعامة **الثانية** وهي التثقيف المهني ويقصد بها إعداد الطلاب لمهنة من المهن الراقية (الطب، الصيدلة، القانون،...)

- **ترقية العلم**: فلا تقتصر مهمة الجامعة والتعليم الجامعي على نشر العلم فقط بل على تربيته أيضا من خلال البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في مختلف الحقول العلمية.

- **تعليم المهن الرفيعة**: المهمة الثالثة للتعليم الجامعي هي تعليم المهن الرفيعة للطلبة لكي يكونوا قادة وإطارات عليا في المجتمع مثل مهن الطب الصيدلة، المحاماة، الهندسة، ...

وعليه فإن للجامعة **وظيفتين**:

وظيفة نظرية: لأنها تعمل على نشر المعرفة والكشف عن الحقيقة.

وظيفة عملية: لأنها تقوم بإعداد الأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والأساتذة ورجال الإدارة والأعمال ...

بناء على ما سبق يمكننا القول بأن مهمة الجامعة في المجتمع تكمن فيما يلي:

- تعنى بالتعليم العالي ونشر المعرفة.
- تقوم بالبحوث العلمية وتعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم.
- تعمل على تزويد البلاد بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في مختلف ميادين العمل والإنتاج.

➤ تسهم في خدمة المجتمع وأهدافه القومية.

➤ تعمل على بعث الحضارة العربية الإسلامية.

➤ تعمل على توثيق الروابط الثقافية بينها وبين الجامعات في الخارج،
والجامعة تقوم بهذه المهام من أجل تحقيق 03 أهداف رئيسية، هي:

- نشر الثقافة بين الطلاب.

- تعليم المهن الرفيعة لطلاب.

- البحث العلمي من خلال تدريب الطلاب عليه وقيام الأساتذة به.

حتى تلعب الجامعة الدور المنوط بها في أحداث التنمية المرغوبة لابد من اتخاذ
مجموعة من الإجراءات أهمها:⁴¹

➤ تحديد رسالة الجامعة وأهدافها وفقا للمعطيات والمتغيرات المحلية
والإقليمية و الدولية.

➤ النظر في البرامج الدراسية من حيث الأهداف والغايات، المحتويات،
آليات التقويم، والوسائل المادية والبشرية والدورات التدريبية المتخصصة.

➤ السياسات البيداغوجية

➤ البحث العلمي.

➤ الهياكل القاعدية.

➤ الجزارة.

➤ ديمقراطية التعليم.

➤ المكتبات والخدمات المعلوماتية.

➤ خدمة المجتمع.

ونجاح أي مشروع لترقية التعليم الجامعي لن يتحقق ما لم تتوفر هذه الإجراءات
والتي نكتفي بعرض أهمها وأكثرها تأثيرا في نجاح العملية التعليمية هي: ديمقراطية
التعليم، الجزارة، التعريب، البحث العلمي.

7. مفهوم النظام التربوي

يعد النظام التربوي في أي بلد كان، مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب، وهذه النظم التربوية عامة هي انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحا بها ومعلن عنها أم لا.

ويعرف النظام التربوي بأنه "الآلة التي يتم من خلالها إدارة العمليات التربوية والتعليمية في مؤسسات المجتمع المختلفة، وفقا لرؤية فلسفية سياسية اجتماعية عقائدية معينة، يؤمن بها المجتمع ويتبناها في حياته العامة".⁴²

حيث تسهم مجموعة من **العوامل** في تشكيل النظام التربوي، أهمها:

العوامل الإيديولوجية: وتنقسم إلى مجموعتين، مجموعة النظم النمطية ومجموعة النظم التنوعية:

أ. **مجموعة النظم النمطية:** وتهدف إلى تشكيل نمط موحد من الأفراد بإخضاعهم لمؤثرات تربوية واحدة وتنقسم إلى نوعين: نوع عقائدي إيديولوجي، ونوع ثقافي حضاري.

- فالنظم العقائدية الإيديولوجية تهدف إلى تحقيق أغراض عقائدية إيديولوجية كما هو الحال في النظم التعليمية الاشتراكية، إذ تلعب الفلسفة الماركسية اللينينية فيها دورا أساسيا في تشكيل النظرية التربوية.

- أما النظم النمطية الحضارية، فهي تلك النظم التي تركز على الأسس الثقافية والحضارية من منطلقات قومية، كما هو الحال في نظام التعليم الفرنسي.

وتقوم النظم النمطية على أسس مركزية حيث تقوم السلطة المركزية فيها بالمسؤولية الكبرى في الإدارة والإشراف وتوجيه التعليم.

ب. مجموعة النظم التنوعية: مثل نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، تنطلق هذه النظم من الإيمان بالتعدد والتنوع على أساس المبادئ الديمقراطية التي تقوم على حرية الاختيار والإيمان بقيمة الفرد وتنمية قدرات وميول واستعدادات الأفراد بغض النظر عن الدين أو الجنس.

فالنظام التربوي غالبا ما يوصف من "خلال طبيعة الإدارة التربوية فيه، سواء كانت مركزية أم لا مركزية، وطبيعة النظم التربوية في كل البلدان العربية، هي نظم تربوية مركزية، بل شديدة المركزية، نظرا لسيطرة الدولة على جميع مقومات العملية التربوية (التعليمية)، من إنفاق وإدارة وإشراف ومناهج ورسم سياسات وبناء أهداف واستراتيجيات تعليمية واحتكار منح الشهادات العلمية وإعداد مدرسين،... إلخ".⁴³

العوامل الدينية: تؤثر العوامل الدينية بصورة مباشرة في النظم التربوية والتعليمية، حتى أن فكرة إنشاء المدارس عبر التاريخ نشأت أول ما نشأت مرتبطة بالدين ومؤسساته سواء في الديانة المسيحية أو الإسلامية على حد سواء، فقد كانت قراءة القرآن والإنجيل ونشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المؤسسات التعليمية.

وإذا كانت مسألة التعليم الديني لا تطرح مشكلة بالنسبة لنظام التعليم الديني، بحد ذاته، إلا أنها تفرض بعض المشكلات بالنسبة لنظام التعليم العام، وقد عالجت النظم التعليمية المعاصرة هذه القضية بأساليب متعددة، فبعضها أخذ بمبدأ عدم اعتبار التعليم الديني من مسؤوليات النظام التعليمي العام (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا)، في حين أخذ البعض بمبدأ إدخال التعليم الديني ضمن مناهج الدراسة (إنجلترا).

أما ما يتعلق بالدول العربية و الإسلامية، فإن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمي مع الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية غير المسلمة في تعليم أبناءها دينهم.

العوامل الطبيعية: وتشمل العامل اللغوي وعامل الجنس أو السلالة والعوامل الاقتصادية والجغرافية ولها دور هام في تشكيل النظم التعليمية.

8. مفهوم المرحلة الابتدائية

. تعريف المرحلة الابتدائية:

قبل التطرق إلى تعريف المرحلة الابتدائية كمرحلة من مراحل التعليم يجب أن نتطرق إلى تعريف المدرسة، باعتبارها المؤسسة التي يتم فيها فالمدرسة تعرف بأنها: "المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا، عقليا، اجتماعيا وانفعاليا. وأنها المؤسسة التي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه".⁴⁴

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن المدرسة هي مؤسسة أقامها المجتمع لتقوم بتحقيق أهدافه، أي أنها نظام اجتماعي مصغر يتعلم فيه الطفل كل ما يمكنهم من التكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

وتعرف المؤسسة أيضا بأنها: "القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها بناء المنظومة التربوية بأكملها لكونها أول مؤسسة عمومية تربوية تحتضن الأطفال لأول مرة في حياتهم لتزودهم بالعلوم والمعارف لتكسيبهم القدرات والمهارات الكافية طبقا لنموهم النفسي والاجتماعي والأخلاقي واللغوي".⁴⁵

أما المرحلة الابتدائية فتعرف كما يلي: "هي التعليم في المرحلة الأولى من مراحل التعليم العام، وتكون عادة من سن السادسة إلى الحادية عشر".

ركز هذا التعريف على الفترة التي يتم فيها التعليم في المرحلة الابتدائية باعتبارها أول مراحل التعليم المتوسط، والتي تلي المرحلة التمهيدية وصفوف الروضات، وقد اعتبرت اللجنة الاستشارية الدولية لليونسكو عام 1958 أن أول هدف من أهداف

التعليم الابتدائي هو تقدير وتوجيه الأطفال بصورة متناسقة لتمكينهم من النمو على أكمل وجه من النواحي العقلية والوجدانية والجسمانية والاجتماعية ومن أن يحيوا حياة كاملة نافعة في المدرسة.⁴⁶

ويمكننا تعريف تلميذ المرحلة الابتدائية بأنه: "أحد اطراف الفاعلة في العملية التربوية، أي عملية التعليم والتعلم وهو الفرد الذي تتسلمه المدرسة حين يبلغ سن السادسة من عمره، ليقضي فيه مرحلة التعليم الالزامي من 6 الى 16 سنة يتلقى فيها معلومات ومعارف عن طريق المعلم ليصبح بذلك رجل الغد".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه اعتبر التلميذ من أهم الأطراف في العملية التعليمية، وهو الطرف الذي تقوم المدرسة بإكسابه ما يحتاج ليكون فاعلا خلال سن معينة.

ويعرف محمد عبد الفتاح التلميذ أنه: المحور الثاني في العملية التعليمية، ويكون شديد التلهف لمعرفة كل ما هو جديد وتكون له الاتجاهات الخلقية وقواعد السلوك الحميدة النابعة من أخلاقيات المجتمع.⁴⁷

فالتلميذ هو أحد أطراف العملية التعليمية وأهمها تعد لأجله المناهج وطرق التدريس ومختلف الوسائل التعليمية ليكتسب مختلف المعارف والمهارات.

. خصائص المدرسة الابتدائية

تتميز المدرسة الابتدائية عن غيرها بعدة مميزات، كما أنها قد تتشابه في مميزات أخرى كونها مؤسسة تربوية تهدف الى تكوين و تأهيل الأفراد، ومن خصائصها:

- الانتشار فالمدارس الابتدائية واسعة التواجد.

- المدرسة الابتدائية تربي الجيل وترتقي به، وعلى قدر كبير من الاخلاق الحسنة والسلوك السوي.

- استقبال أولياء التلاميذ والتعاون معهم من أجل مصلحة التلميذ.

- تحمل اسم مثلاً: شخصية بارزة.

- التسيير بها يكون من طرف مديرية أو وزارة التربية.⁴⁸

مهام المدرسة الابتدائية:

للمدرسة الابتدائية العديد من المهام نوجزها في النقاط التالية:

- استقبال التلاميذ الذين وصلوا سن التمدرس.
 - تمكنهم من كسب المعارف العلمية عن طريق دراسة اللغة العربية واتقانها.
 - تدريب التلاميذ على اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم.
 - تساعد التلاميذ على ابراز مواهبهم المختلفة.
 - تقدم للتلاميذ تربية اسلامية طبقا للقيم الاسلامية إلى الجانب التربية البدنية والرياضية.
 - تقدم تعليماً للغات الأجنبية للتعرف على الحضارات الأجنبية.
- . وظائف التعليم في المدرسة الابتدائية:

تختلف الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها الأنظمة التعليمية، إلا أنها تشترك في:

. تعليم الطفل مبادئ اللغة العربية والحساب:

والمقصود بهذه الوظيفة والقومية، مع لغة الأرقام، وقد كان تعليم الطفل مبادئ اللغة الوطنية والحساب يعتبر من أهم وظائف التعليم الابتدائي وكان يعتبر وظيفته الوحيدة

لأن التعليم الابتدائي يتلخص في تكوين شخصية الطفل وتكويننا قوميا أهم مقومات الشخصية القومية هي اللغة العربية التي تعتبر بمثابة عقل الأمة ومحتوى ثقافتها.⁴⁹

ويتألف تعليم اللغة العربية ولغة الأرقام من 5 مهارات، كما يلي:

أ. مهارات القراءة:

الغرض الأساسي من القراءة هو اقتباس الأفكار من اللغة المكتوبة لا مجرد فك رموزها وإحسان أدائها بصورة أدائها بصورة الية.

ب. مهارة الإصغاء:

الإصغاء هو من المهارات اللغوية التي ينبغي لكل متعلم أن يتقنها في عصرنا الحديث، وذلك نظرا لكثرة المحاضرات والندوات والقصص التي نستمع إليها عن طريق الإذاعة والتلفزيون، لذلك ينبغي تدريب الطفل على إتقان هذه المهارة حتى يفهم جيدا ما يستمع إليه.

ج. مهارة الكتابة:

والمقصود بالكتابة هنا ليس الخط أو تصوير اللفظ بحروف الهجاء، وإن تكن هذه مهارة ضرورية جدا للمتعلم الصغير، وإنما نقصده هو الكتابة بمفهومها الواسع أي التعبير عن النفس خطيا وهو ما يسمى بالإنشاء الكتابي عادة ونظرا لأهمية هذه المهارة في حياة الفرد والمجتمع فقد كان لزاما على المدرسة الابتدائية تعليمها للأطفال و السعي إلى إتقانها.

د. مهارة التكلم:

ويقصد به التعبير الشفهي ويسمى عادة بالمحادثة وهو لا يقل أهمية عن التعبير الكتابي.

هـ. المهارة الحسابية:

كما يحتاج الطفل إلى تعلم اللغة العربية والإلمام الكافي بما في المرحلة الابتدائية، فإنه يحتاج كذلك إلى تعلم مبادئ الحساب، حيث يصير قادر على فهم لغة الأرقام و تقرير القيم العددية الموجودة في بيئته وحل المسائل الحسابية التي تلزمه في حياته.

. تمكين الطفل من معرفة البيئة الاجتماعية:

الطفل قبل دخوله إلى المدرسة تكون أفقه الاجتماعية محدودة جدا لا يكاد يتعدى أفراد أسرته، فهو أول دخوله إلى المدرسة تجده يميل إلى اللعب بمعزل عن رفائه والانفراد بممتلكاته، ومن أجل ذلك وجب على المعلم بذل مجهودات لكي يحدث الألفة بين التلاميذ وإعطائهم دروس على معايشة الآخرين واحترام حقوقهم ومراعاة مشاعرهم، مثلا عن طريق تمثيل الروايات شارحا لهم أن روح الجماعة أقوى من الفرد، كما يعلمهم الولاء سواء للمجتمع المدرسي أو المحلي أو الوطن بأكمله ويشعرهم بروح الانتماء لهذا الوطن والاستعداد للحماية والتضحية لأجله وتلعب حصص التاريخ و التربية المدنية و الأناشيد وغيرها دورا كبيرا في بعث هذه الروح في نفوس التلاميذ.

. تمكين الطفل من التعرف على البيئة الطبيعية والتكيف معها:

لا تكفي الكتب لتمكين الطفل من التعرف على بيئته الطبيعية، بل يجب الاحتكاك بها عمليا من خلال الرحلات المدرسية للمعالم البارزة في الوطن وتطبيق دروس الجغرافيا بمعرفة المواقع وما يحيط بنا، كذلك دروس العلوم من خلال الخرجات الاستكشافية والتشجيرية في الطبيعة الحرة، وذلك يكسب التلميذ المعارف الصحيحة والثابتة التي يجب أن يعرفها في هذه المرحلة لينمو على ذلك صحيا من كل

. أهداف المدرسة الابتدائية:

المرحلة الابتدائية تعد منطلق قاعدي لباقي المراحل، وهي تقوم على عدة أهداف أهمها:

- إعداد وتكوين طاقات فكرية لمراحل قادمة.
- تزويد التلاميذ بالمهارات الفكرية والعقلية وآلية بناء الاتجاه العلمي والأسلوب الموضوعي في التفكير.
- العمل على تنشيط ميولات التلاميذ بتوزيع النشاطات المدرسية وإثراء البرامج التعليمية بما يتلائم مع ميولات واستعدادات التلميذ.
- تزويد التلاميذ بمختلف المعلومات والمعارف حول بيئتهم الاجتماعية من خلال فهمهم للفلسفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعهم.
- تنمية النواحي الفنية والجمالية لدى التلاميذ في المدرسة الابتدائية، من خلال الأنشطة المدرسة مثل الأناشيد، القصص، الرسم.
- مساعدة التلاميذ في المرحلة الابتدائية على تحقيق آليات التكيف مع الوسط المدرسي.

كما تعمل المدرسة الابتدائية كذلك على تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها في الأهداف المعرفية، السلوكية، الاجتماعية والنفسية:

. الأهداف المعرفية: منها:

- التعرف على التراث الوطني الثقافي بأبعاده الإسلامية العربية.
- التحكم في اللغة العربية باعتبارها لغة التواصل في مختلف المجالات.
- توعية التلاميذ بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

- اكتشاف الموهوبين من التلاميذ في الميادين المختلفة ورعايتهم بالإضافة إلى الاهتمام بالمتخلفين دراسيا ودراسة أسباب ذلك.

. الأهداف المنهجية السلوكية: وتتمثل في:

- اكتساب القدرة على الملاحظة والتفسير.

- تنمية القدرة على الاعتماد على النفس.

- إعداد المواطن الصالح الذي يساهم ايجابيا في بناء مجتمعه.

- تنمية روح البحث وحب الاطلاع.⁵¹

. الأهداف المتعلقة بالجانب الاجتماعي:

تهدف المدرسة اجتماعيا إلى تعليم الطفل:

- فهم البيئة التي فيها.

- إدراك العلاقات التي تربطه بأفراد الأسرة و بالمجتمع.

- إكسابه السلوكيات الصحيحة و السليمة مع نفسه ومع الآخرين.

- معرفة ما عليه من واجبات وما له من حقوق.

. الأهداف النفسية:

تعمل المدرسة الابتدائية على:

- توفير الراحة النفسية من خلال بعض النشاطات مثلا.

- توجيه الانفعالات و ضبطها عن طريق دمجها مع الجماعة.

- تنمية القدرة على الإحساس والتفوق.

بالإضافة إلى هذه الأهداف تقوم المدرسة كذلك بدور علاجي، حيث تعمل على تصحيح وتقويم الخلل الذي يكون قد اكتسبه الطفل في مراحل ما قبل المدرسة، أو قد يكتسبه أثناء التمدرس.⁵²

9. مفهوم المرحلة المتوسطة

تعرف المرحلة المتوسطة على أنها: المرحلة الدراسية التي تأتي بعد المرحلة الابتدائية، يقبل فيها خريجو المدرسة الابتدائية بعد اجتياز امتحان نهاية الطور الابتدائي(شهادة التعليم الابتدائي)، مدة الدراسة فيها 04 سنوات، تضم الفئة العمرية من 11 حتى 15 سنة.

تعد السنة الرابعة متوسط مفترق الطرق بالنسبة للتلاميذ بعد اجتياز امتحان شهادة التعليم المتوسط، بحيث يتقرر مصيرهم بالانتقال للمرحلة اللاحقة من مراحل التعليم(التعليم الثانوي) أو التوجيه لمراكز التكوين المهني والتمهين.

للمرحلة المتوسطة العديد من الوظائف، نوجزها في النقاط التالية:⁵³

- دعم نمو الذكاء التجريدي للتلاميذ من خلال التدريب على طرح المشكلات الرياضية وحل تمارينها.
- الاستئناس بالمفاهيم والقوانين الأساسية للعلوم الفيزيائية، الطبيعية والبيئية.
- التمرن على معرفة ممنهجة للوطن والعالم على المستوى الجغرافي، التاريخي والثقافي.
- إنضاج الوعي بالملكات الذاتية والتهيئة لاختيار التوجيه وتصور وتكييف المشاريع الشخصية سواء قصد الاستمرار في الدراسة أو الالتحاق بالحياة المهنية.

- معرفة الحقوق الأساسية للإنسان وحقوق المواطنين وواجباتهم.

10. مفهوم المرحلة الثانوية

يعرف عبد الرحمن بن سالم التعليم الثانوي على أنه: معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي وفق شروط محددة ويشمل التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المتخصص والتعليم التقني.⁵⁴

ويعرف بوفلجة غياث التعليم الثانوي كما يلي: مرحلة مهمة من مراحل المنظومة التربوية وحلقة وصل تربط القاعدة العلمية لتلاميذ المرحلة الأساسية، يعمل على تحقيق ما هو منتظر منه، أي تكوين طلبة يمكنهم متابعة دراسات عليا وتكوين إطارات متوسطة لتلبية حاجة سوق العمل.⁵⁵

كما عرفه محمد الفالوقي ورمضان القدافي على أنه: ذلك التعليم الذي يتوسط النظام التعليمي الرسمي، ويقابل مرحلة المراهقة أحد مراحل النمو عند الإنسان ويمتد من انتهاء المرحلة الابتدائية، وينتهي عند مدخل التعليم العالي.⁵⁶

كما جاء تعريفه في أمرية 16 أفريل 1976 على أنه: معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية.⁵⁷

يهدف التعليم الثانوي لـ:

- اكتساب الطلاب المفاهيم العلمية الانسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع.
- تزويد الطلاب بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي.
- تحسين مهارات الطلاب اللغوية، وقدرتهم الإبداعية وإعدادهم مهنيا وتكنولوجيا.
- تزويد الطلاب بالمهارات السلوكية والقيم.

• تقدير نجاحات الانسان وقبول مسؤولية المواطنة وادراك المواقف والأحداث الدولية.

• اكتساب الطلاب معرفة ذواتهم وتقدير الآخرين.

• تمكين الطلاب من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

• تنمية روح الشعور بالمسؤولية.⁵⁸

• تنمية الميول والاهتمامات والهوايات الرياضية والعلمية، الفنية والموسيقية، المسرحية والثقافية والاجتماعية من أجل مساعدة التلميذ على حسن استغلال الوقت بطريقة مفيدة.⁵⁹

كما حدد المرسوم رقم 79/35 المؤرخ في 16 أبريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين الجزائر وظائف التعليم الثانوي في النقاط التالية:⁶⁰

- دعم المعارف المكتسبة.

- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع، ويساعد بذلك التلاميذ إما على:

• الانخراط في الحياة العملية.

• أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عال.

11. مفهوم نظام الـ LMD

هو نظام تعليمي مهيكّل ومتسلسل في شكل مسالك تكوينية سداسية تتركب من الوحدات التعليمية المكونة منها، و المقاييس التي تدرج في كل وحدة تعليمية حسب الأهمية المعمول بها.⁶¹

و في نظام الـ **LMD**، نعتد مجموعة من الأساليب، يمكن اجمالها في:

- الامتحانات النسبية

- التقييم المستمر: المواظبة، السلوك، المشاركة، الفروض الفجائية، المشاريع الميدانية.

إذ تقدر المؤهلات و اكتساب المعارف سداسيا، إما بمراقبة مستمرة و منتظمة و إما بامتحان نهائي و إما بالنمطين معا.⁶²

المراقبة المستمرة:

- تتم المراقبة المستمرة في حصة الأعمال الموجهة و تدوم 30 دقيقة على الأكثر.
- يتم تصحيح وثيقة المراقبة خلال الأسبوع الموالي لإجرائها.
- تعطى علامات المراقبة للطالب بعد أسبوعين على الأقصى من تاريخ اجرائها.
- تسلم علامات المراقبة المستمرة كاملة للقسم بعد أسبوعين على الأكثر من تاريخ اجرائها.⁶³

كما أنه:

- ✓ تتناول المراقبة المستمرة مسائل محددة لسير مستوى فهم الطالب.
- ✓ تتناول أسئلة حول الدروس النظرية، التمارين، الأعمال التطبيقية و العمل الشخصي،...

تدخل كل مراقبة في العلامة النهائية للمادة حسب موازنة يتم الإعلان عنها في بداية السداسي.⁶⁴

أ. الامتحانات النسبية(امتحان نهاية السداسي/الاستدراك)

➤ يتناول، حسب المواد، المعارف المكتسبة خلال السداسي.

➤ تحدد المؤسسة مدته.⁶⁵

ويتم تقييم الطالب على النحو التالي:

✓ بالنسبة لكل مادة تعليمية يتم التقييم من خلال امتحان نهائي، بالإضافة إلى امتحانات التطبيقات، تقييم أعمال الطلبة الفردية و المحصلة لكل هذه الامتحانات هي النقطة النهائية (معدل المادة).

✓ ضمن كل وحدة تعليم فإن نقاط موادها تتحدد وفق معاملات محددة و تعوض فيما بينها.

✓ يمكن الحصول على المعدل العام من خلال معدلات الوحدات التعليمية آخذين بعين الاعتبار المعامل المحدد.

✓ يتم تحصيل السنة الجامعية بالنسبة لكل طالب يتحصل على معدل يساوي أو أكثر من 20/10.

✓ كل طالب لم يتمكن من تحصيل السنة الجامعية يسمح له بالمشاركة في الدورة الاستدراكية بالنسبة للمواد الغير محصلة.

هوامش المدخل المفاهيمي

1. فايز محمد الحديدي: ثقافة تربوية، التربية مبادئ وأصول، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21.
2. سعيد إسماعيل علي: أصول التربية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 15.
3. رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 17.
4. نفس المرجع، ص 32.
5. عمر أحمد همشري: مدخل إلى التربية العامة، ط2، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 20.
6. محمد الطيبي وآخرون: مدخل إلى التربية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 21.
7. عمر أحمد همشري، المرجع السابق، ص 20.
8. سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص 23.
9. فايز محمد الحديدي، المرجع السابق، ص 37.
10. خليل إبراهيم شبرا وآخرون: أساسيات التدريس، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 29.
11. بوفلجة غياث: الأسس النفسية للتكوين ومناهجه في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 05.
12. اسماعيل قيرة: تنمية الموارد البشرية، ط2، دار النجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 88.

13. محمد عبد الباقي صلاح الدين: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 227.
14. نفس المرجع، ص 192.
15. نفس المرجع، ص 193.
16. عليوة السيد: تحديد الاحتياجات التدريبية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 12، 13.
17. الطعاني حسن أحمد: التدريب الإدارة المعاصرة، ط1، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23.
18. عبد الفتاح رأفت: سوسيولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، 2000، ص 104.
19. سهيلة عباس محمد: إدارة المراقب (مدخل استراتيجي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 203.
20. راشد عادل أحمد: مذكرات في إدارة الأفراد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص ص 183، 184.
21. محمد زياد حمدان: معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1، كنوز المعرفة، الأردن، 2007، ص 86.
22. عبد الكريم بوحفص: التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 59.
23. محمد عطية الأبراشي: روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 16.
24. سيد ابراهيم الجبار: دراسات في التجديد التربوي، مكتبة غريب، القاهرة، د.س، ص 11.

25. داود سليمان قلادة: المناهج في التعليم النظامي وتعليم الكبار، دار المطبوعات الجامعية، 1976، ص 229.
26. أحمد حسن اللقاني وآخرون: معجم المصطلحات التربوية، المعرفية في المناهج وطرائق التدريس، القاهرة، 2003، ص 32.
27. حسن حسين البيلاوي: الاصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1988، ص 90.
28. علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 13.
29. محمد منير مرسى: التعليم الجامعي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 10.
30. مجموعة من المؤلفين: المنجد الأبجدي، ط 3، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1967، ص 314.
31. فؤاد إبراهيم البستاني: منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، دون سنة نشر ص 93.
32. محمد الصالح مرمول: دور الجامعة الجزائرية في تغيير البنية الاجتماعية، مجلة سيرتا، السنة الأولى، العدد الأول، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ماي 1979، ص 03.
33. عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص 25.
34. رابح تركي، المرجع السابق، ص 73.
35. نفس المرجع، نفس الصفحة.
36. نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 242.

37. عبد الغني عبود: التربية ومشكلات المجتمع، ط2، دار الفكر العربي، 1992، ص 178.
38. رابح تركي، المرجع السابق، ص 157.
39. إبراهيم توهامي: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن 21؟، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 4، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2003، ص 51.
40. رابح تركي، المرجع السابق، ص 70.
41. صالح فيلاي: ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث العلمي و الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 5، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، جانفي 2004، ص ص 73 ، 74.
42. عيسى علي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، جامعة دمشق، 2005 - 2006، ص 147.
43. نفس المرجع، ص 149.
44. سميح أبو مغلي، عبد الحافظ سلامة وآخرون: التنشئة الاجتماعية للطفل، دار البازوري للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2002، ص 45.
45. قاسمي الحسني محمد المختار: مدير المدرسة الابتدائية، المركز الوطني للوثائق التربوية، ط2، الجزائر، 2004، ص 114.
46. جرجس ميشال جرجس: معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، دس، ص 193.
47. محمد رفعت رمضان وآخرون: أصول التربية وعلم النفس، دار الفكر العربي، ط1، مصر، دس، ص ص 35، 36.
48. علي أسعد وعلي جاسم الشهاب: العلاج المدرسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1998، ص ص 34 ، 35.

49. رابح تركي، المرجع السابق، ص 60.
50. رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 62، 63.
51. محمد عماد الدين اسماعيل: التعلم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995. محمد عماد الدين إسماعيل، 1995، ص 12.
52. مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، دط، عنابة، الجزائر، دس، ص ص 142، 143.
53. محمد منير مرسي: الاصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، جامعة عين شمس، مصر، 1992، ص 121.
54. عبد الرحمن بن سالم: المرجع في التشريع المدرسي الجزائري، ط2، باتنة، الجزائر، 1994، ص 77.
55. بوفلجة غياث: التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 55.
56. محمد الفالوقي، رمضان القذافي: التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 120.
57. المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الأساسي، الجزائر، 1998، ص 21.
58. محمد الفالوقي، رمضان القذافي، المرجع السابق، ص 125.
59. محمد منير مرسي: المدرسة والتمدرس، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 109.
60. وزارة التربية الوطنية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المرسوم رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، ص 04.
61. خلية الإعلام الآلي: دليل الطالب في نظام ل م د، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص 08.

62. وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي: الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل م د، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، جوان 2011، ص 36.
63. وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي: الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل م د، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، جوان 2011، ص 25.
64. وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي: الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل م د، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، جوان 2011، ص 36.
65. وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي: الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل م د، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، جوان 2011، ص 36.
66. خلية الإعلام الآلي: دليل الطالب في نظام ل م د، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص 11.

المحاضرة الأولى

لمحاضرة الأولى: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك

تعتبر التربية في العهد التركي استمرارا للفترة السابقة لها، فإن تأثرت بالأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة، إلا أنها كانت دائما مصبوغة بطابع واحد وهو الثقافة العربية الإسلامية، والمتفاعلة مع احتياجات الشعب وظروف معيشتة.

لقد وقف الأتراك العثمانيون منذ دخولهم إلى الجزائر بجانب الدين الاسلامي، إلا أنهم شجعوا التصوف في البلاد واعتبروا الدين عملية تعبدية صرفة. وهو ما لم يخدم التربية والتعليم في وقت ظهرت المدارس والتي كان من الممكن أن تنتشر انتشارا واسعا لو وجدت التشجيع والمساعدة من المشرفين على سياسة البلاد.

استمر التنظيم التربوي بمؤسساته التي كانت منتشرة قبل دخول العثمانيين في أداء مهمته، لاعتماده على الجهود المحلية والأوقاف المحبوسة.

إلى جانب المساجد والكتاتيب والمدارس التي ساد استعمالها في هذه الحقبة من الزمن، ظهرت الزوايا والرابطات، التي تركت بصماتها على الحياة الثقافية في الجزائر.

إن لم يقع أي تغيير على انتشار المساجد والكتاتيب في هذه الحقبة من الزمن، وذلك لكون عملية بناء هاتين المؤسستين مسؤولية المواطنين ومن انفاق المحسنين. فإن ما يميز العهد التركي انتشار التصوف والزوايا والرابطات. كما أن انتشار المدارس قد تأثر سلبيا، كون المدارس تحتاج إلى عناية خاصة من المسؤولين.

لقد كان التعليم الابتدائي يقدم في الكتاتيب التي كانت منتشرة في كل قرية وحي.

لم توجد جامعة في الجزائر كمثيلتها بالمغرب وتونس ومصر، لأن العثمانيين لم يهتموا بالتعليم، بمقدار اهتمامهم بالجانب الديني للمؤسسات التربوية.¹

فقد كان اهتمام الدولة محصورا في المحافظة على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود، وجمع الضرائب لبيت المال إذ لم تكن هناك سياسة للتعليم في الجزائر، بل يمكن القول بأن السلطة العثمانية كانت سياستها ترمي إلى عدم التدخل في شؤون التعليم، إذ كان التعليم خاصا يقوم على اجتهاد الأفراد والمؤسسات الخيرية.²

وكانت الكتابيب هي المنتشرة في هذه المرحلة والمسئولة عن تلقين أبناء الجزائر مجموعة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، كما كان أبناء الجزائر في تلك الفترة يتعلمون مجموعة من الحرف، فالثقافة السائدة في الجزائر في تلك الفترة كانت ثقافة جزائرية عربية إسلامية محضة، فكان هناك تركيز على التربية والتعليم حيث بلغ عدد التلاميذ الجزائريين "قبل 1830" بمائة وخمسين ألف طالب أو يزيدون.³

وانتشرت في الجزائر في العهد العثماني المدارس الابتدائية بصورة ملحوظة، حتى كاد لا يخلو منها حي من الأحياء في المدن ولا القرى، هذا ما جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني يبهرون من كثرة المدارس بها وانتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان.⁴

ومما يؤكد المستوى التعليمي الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، والذي يعود الفضل فيه إلى الزوايا والأفراد، مما صرح به "ديشي" المسئول التعليم العمومي في الجزائر بعد الاحتلال-في قوله: "كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية، وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد وزاخرة بالمخطوطات، ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري فيها التعليم مجانا، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المسجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة بارزون تتجذب إلى دروسهم عرب القبائل".⁵

حيث أن هذا التنظيم الاجتماعي يلبي حاجة المواطنين البسيطة من الفقهاء، وخاصة في الأرياف، حيث كان هناك نوع من التناوب بين إمكانات الفلاحين البسطاء، والتي كان بإمكانها دفع نفقات الفقيه وبناء الكتاب أو المسجد الصغير، كما أن هذا التنظيم كان كافياً لمنحهم بمتكولين جدد في ميدان حاجتهم.⁶

والملاحظ أن بنية التربية والتعليم في العهد العثماني (الأتركي) كانت تركز على اللغة العربية وعلى الثقافة العربية الإسلامية وعلى الاهتمام بنشر العلم في كل مكان.

هوامش المحاضرة الأولى

1. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص 13-17.
2. بن سباع صليحة: واقع الاصلاحات داخل النظام التربوي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة2، 2012/2013، ص 69.
3. نفس المرجع، نفس الصفحة.
4. نفس المرجع، ص 70
5. عبد اللطيف حسين فرج: نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وما بعد العولمة، ط1، دار الحامد للتوزيع والنشر، الأردن، 2008، ص 121.
6. بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 28.

المحاضرة الثانية

المحاضرة الثانية: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي

التربية والتعليم في الجزائر أثناء الاحتلال: عند دخول فرنسا للجزائر كانت على علم بأن الشعب المتعلم لا يمكن هزمه والإطاحة به بسهولة، وهذا ما جعل هدفها الأول هو تجهيل أبناء الجزائر وحرمانهم من التعلم، كما أن الاحتلال عمد إلى تحويل المساجد الكبيرة إلى كنائس للمسيحيين مثلما هو الحال بالنسبة لجامع كتشاوة بالعاصمة، كما عملت فرنسا على القضاء على التعليم العربي الإسلامي معتمدة التجهيل والتفكير لهدف التصير.¹

فحاربة اللغة العربية كانت هدف فرنسا الأول بغرض القضاء على الشخصية الجزائرية والحضارة الإسلامية التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملت فرنسا على إيجاد مختلف الطرق لتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه، وكانت الميادين التي خاضتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية هي ثلاث: المدارس، الصحافة، الكتب والمخطوطات.²

ولقد كانت أول مدرسة فرنسية لتعليم أبناء الأهالي الجزائريين هي المدرسة الفرنسية الإسلامية سنة 1836 بمدينة الجزائر، ثم تلتها بعد ذلك مدارس في أهم المدن التي تخضع للسلطة الفرنسية، ففي هذه المدارس يتعلم الطفل اللغة الفرنسية وقواعدها والتاريخ الفرنسي والحضارة فينشأ محبا لها ويعتبر نفسه جزءا منها، ولكن لم يسمح لهؤلاء بإكمال تعليمهم كما أن الكثير منهم كان يضطر إلى ترك المدرسة بسبب الفقر الذي تعيشه الأسر الجزائرية.³

وفي هذه الفترة كان هدف الاحتلال الفرنسي هو إضعاف الإطار الإيديولوجي للمجتمع الجزائري لغرض السيطرة على الشعب الجزائري لاحقا، وبالفعل فإن هذه السياسة كانت ناجحة، حيث أن الاحتلال دام مدة طويلة، تمكن من خلالها من جعل

الشعب الجزائري في دوامة من ناحية الجهل وانتشار الفقر وتغلغل بعض الخرافات في المجتمع، فلقد رسخت في الشعب الجزائري حتمية الاستعمار لولا جهود الحركات الإصلاحية لاحقاً.⁴

فإذا دققنا أو تفحصنا الوضع جيدا لوجدنا أن الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كانت تواجه المشكلة من الناحية السياسية هي الاحتلال الفرنسي، ومن الناحية الاقتصادية هي استنزاف للأراضي والثروات، ومن الناحية الاجتماعية الفقر والجهل... الخ، وضعف في الإطار الإيديولوجي، بسبب انتشار اللغة الفرنسية والتي مازالت مسيطرة حتى الآن وفي بعض اللهجات المحلية، ويجب الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أيضا نوع من التحدي من قبل الأهالي لمواجهة البناء الإيديولوجي الفرنسي فيما يخص التعليم، فواجه هذا الشعب البسيط السياسة الفرنسية التخريبية بذكاء حاد نبغ فيه وكأنه خبير في التنمية الاستراتيجية وذلك بإحداث جهاز تعليم بديل يتضاد مع الأول ولعبت فيه الكاتيب الدور الرئيسي حيث أنها ساهمت في الحفاظ على اللغة العربية من الزوال،"حيث ظهرت المدارس الإصلاحية التي تكاثرت خلال فترة 1930 والتي تركز على التعليم الديني والإيديولوجي على العموم، وقد تزعمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائرية فهي التي تستقبل أبناء الفئات الكادحة والمحرومين في الأرياف والمدن الذي استبعدهم جهاز التعليم الفرنسي".⁵ وفي هذا الإطار يقول مالك بن نبي: "في الواقع إذا وضعنا أنفسنا في رؤية زمنية تعود بنا إلى الماضي، وتشمل الفترة الواقعة بين سنة 1930(وهي تقريبا السنة التي أسس فيها العمل الإصلاحي)، وبين سنة 1945(وهي السنة التي بدأت فيها الحركة المسلحة)، فإننا نجد أن تاريخ هذا البلد يسير في تطوّر تصاعدي".⁶

ويقصد هنا بالتطور التصاعدي هو تكاتف وتساند كل القوى لمحاربة الجهل والفقر والاحتلال، وظهر ذلك في شكل طاقات أخلاقية وسياسية مكنت المجتمع الجزائري

من مواجهة المرحلة الصعبة من تاريخه عن طريق العمل الإصلاحى فى المجال التربوى والعمل الثورى فى المجال السياسى والعسكرى، وبهذا التخطيط الفعال استطاع شعب بسيط فقير محتل أن ينقض الجهاز التعليمى، ويحافظ على الإسلام واللغة العربية واللغة الأمازيغية، حيث أن شبكة العلاقات الاجتماعية بدأت تقوم بدورها لأن المجتمع فى حالة استنفار قصوى من أجل الحفاظ على وجوده ودوره فى التاريخ الإنسانى.⁷

تؤكد الشواهد التاريخية على أن: التعليم كان مزدهرا قبل دخول الاحتلال الفرنسى وكانت لغة التعليم فى جميع المستويات هى اللغة العربية التى ازبحت تدريجيا وبطريقة مضبوطة عن ميدان التعليم بعد دخول الاستعمار حتى أصبحت اللغة الفرنسية هى موضوع الدرس وأدواته، وحتى يتحقق الاستعمار الاستطاني للمستعمرىن الفرنسىين بالجزائر العربية كان سعيهم منصبا على نزع هوية الشعب الجزائرى العربية الإسلامية، فسعى المعمرون الفرنسىون إلى فرنسا الجزائر لغويا بإحلال الفرنسية محل العربية ولتحقيق أهدافهم الاستعمارية أغلقوا يوم احتلوا البلاد أكثر من 1000 مدرسة وكتبوا بأحد التقارير التى صدرت سنة 1847: "أن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، والعمل الجبار الذى يتحتم علينا انجازه والسعى وراء جعل الفرنسية لغة قومية بين الأهالى إلى أن تقوم مقام العربية وهذا هو السبيل لاستمالتهم إلينا وتمثيلهم بنا وادماجهم فىنا وجعلهم فرنسىين....."

لقد رفض المعمرون إنشاء أى تعليم لفائدة أبناء الجزائر لأنهم كانوا يروا أن التعليم من العوامل التى تدفع السكان للمطالبة بحقوقهم الشرعية ومن السلاح الأقوى فى مكافحة الاستعمار.

ويمكن تقسيم التعليم من خلال الاستعمار إلى مرحلتين هما:

الفترة الأولى 1830-1880: كان التعليم يلقت في مؤسسات كالكليات والزوايا والمدارس الحكومية الثلاث، المدارس الدينية المسيحية والمدارس المسماة بالعربية الفرنسية "ثلاث مدارس حكومية انشئت بموجب مرسوم مؤرخ في 30/09/1850 و هي مدرسة: تلمسان، قسنطينة والمدية).

الفترة الثانية 1880 - 1920: كان التعليم في هذه الفترة يخص أقلية وكان محصورا في بعض المناطق نتيجة لسياسة الحكومة الفرنسية الهادفة لمحاربة عمدا وقصدا وجميع الوسائل الموضوعة بين ايديها تعليم الجزائريين، وكذلك تنظيم حملات واسعة النطاق ضد العروبة والإسلام ونقد بشدة وطنية الشعب الجزائري.⁸

هوامش المحاضرة الثانية

- 1 بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص 29.
2. عبد اللطيف حسن فرج، مرجع سابق، ص 121.
3. نفس المرجع، ص 123.
4. صليحة بن سباع، مرجع سابق، ص 70.
5. عبد العزيز رأس المال: كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، ص ص 124-125.
6. صليحة بن سباع، مرجع سابق، ص 71.
7. صليحة بن سباع، مرجع سابق، ص 72.
8. علي بوعناقة، محاضرات في مادة التربية والتكوين، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 1998/1997.

المحاضرة الثالثة

المحاضرة الثالثة: وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

أ. الامكانيات المادية والبشرية:

- تسلمت الجزائر عشية حصولها على الاستقلال سنة 1962 نظاما تربويا في الحقيقة كان يمثل المجتمع الفرنسي(عندما نقول نظام تربوي أي فيه منهج، أي منهج تربوي الذي فيه فلسفة وعقيدة وثقافة المجتمع) أي فلسفته في الحياة وأساليبه التنظيمية.
- الجزائر استقلت وارثه الهياكل والتنظيمات التي كانت تخدم الاستعمار مع قلة المتعلمين، وذلك يدل على طبيعة هدف التنظيم التربوي الاستعماري الذي كان يخدم مصالحه ويدعم أفكاره الاستعمارية.
- كانت الجزائر المستقلة أمام عدة مشكلات وأكبر مشكلة هي سيطرة اللغة الفرنسية ونقص المؤطرين وقد عملت الجزائر على تسيير التنظيم الموروث بكل محاسنه ومساوئه حتى لا يصاب الجهاز التعليمي بالشلل.
- المجتمع الجزائري عندما تحصل على الاستقلال كان لا يملك شيئا حتى المدارس كانت عبارة عن محتشات، مع ترك بعض المعلمين الفرنسيين حسب اتفاقية إيفيان بدأ التعليم.
- كان عدد التلاميذ في 1962: 353358 تلميذ بنات وذكور وكان عدد الذين سجلوا في مطلع العام الدراسي 1962-1963 قد قفز إلى 777636 هذا القفز يدل على أن الشعب كان أميا ومحروم من التمدس.
- الظاهرة التي فرضت نفسها آنذاك في المجتمع الجزائري هي إيجاد من يتكفل بهذا العدد المتزايد من التلاميذ، مما جعلها تلجأ للاستعانة بالمعلمين العرب من المشرق والمغرب، كما استعانت بالدول الأوربية الاشتراكية خاصة(كان عدد المعلمين الجزائريين لا يتجاوز 2602 معلما بالإضافة للمعلمين الفرنسيين الذين

بقوا وعددهم 1000 حوالي، لأن الثورة كانت تبعث أشخاص للتكوين في الخارج في مجال الجيش، التعليم والطب).
من خلال الاستعانة بالمعلمين الأجانب (العراق، مصر، سوريا، تونس، لبنان، المغرب) الذين لهم خبرة بالإضافة للفرنسيين والاشتراكيين بمعنى النظام التربوي مزيج من الايديولوجيات...شخصية مختلطة.

- في البداية كان الهدف هو توفير الإطار الجزائري بأي طريقة وبسرعة، بعد هذه المرحلة تم اللجوء إلى طريقة التوظيف المباشر لتكوين معلمين وطنين(جزارة التعليم أي جعله جزائريا) وتكوين أساتذة أجنب عن طريق العقود، وقد ساهمت العملية الأولى في توظيف 6695 معلما جزائريا بشهادة تعليم متوسط، كما تم الحصول على 7691 معلما فرنسيا(وهم أصحاب الخدمة الوطنية ترسلهم فرنسا لقضاء عامين في الجزائر)...هذا ما يسمى بالإصلاح العشوائي الظرفي.

- عرف هذا الوضع نوع من الاستقرار في النظام التربوي لمدة زمنية.
- بعد هذه المرحلة ظهرت مدارس التكوين(معاهد تكنولوجية) تقوم بالتدريس في النهار والتكوين في المساء.

ب. البرامج والموافقت:

- اضطر المشرفون على العملية التعليمية الإبقاء مؤقتا على الوضع السائد إلا أنها شهدت عدة تعديلات في سنوات لاحقة، وقد مرت العملية بالخطوات التالية:

➤ السنة الدراسية 1962-1963 والسنة الدراسية 1963-1964: رسمت

اللغة العربية في البرامج بنسبة 07 ساعات في جميع الأقسام الابتدائية ومثلها تقريبا في التعليم التكميلي، ثم عريت السنة الأولى من التعليم الابتدائي بمعدل 15 ساعة وعريت السنة الثانية في الدخول المدرسي 1965-1966 مع الإبقاء على 07 ساعات في السنوات الأخرى من التعليم

الابتدائي والتكميلي، بالإضافة إلى تعريب شامل للمواد التالية بمختلف السنوات الابتدائية، التكميلية والثانوية وهي: التاريخ والجغرافيا، الأخلاق ثم بعد ذلك الفلسفة في الثانوي.... يخضعون لامتحان في اللغة العربية في جميع المستويات.

➤ سنة 1969: عربت 05 ثانويات على مستوى الوطن.

➤ الفترة من 1965-1971: جاءت ساعات التدريس في هذه الفترة بالشكل التالي:

- السنة أولى من التعليم الابتدائي: 15 ساعة أسبوعياً.
- السنة ثانية من التعليم الابتدائي: 15 ساعة أسبوعياً.
- السنة الثالثة والرابعة من التعليم الابتدائي: 25 ساعة أسبوعياً.
- السنة الخامسة والسادسة من التعليم الابتدائي 30 ساعة أسبوعياً.

حيث أن أنشطة اللغة العربية والتربية الدينية والمدنية والأناشيد باللغة العربية ومدتها أسبوعياً 10 ساعات وبقية المواد باللغة الفرنسية.

➤ سنة 1971، تم ادخال تعديل على البرامج والمواقيت، فأصبحت كالتالي:

توقيت موحد للابتدائي ولجميع السنوات 24 ساعة أسبوعياً مع تعريب تام للسنة الأولى والثانية، وكانت حصة اللغة الفرنسية بالنسبة للسنتين الثالثة والرابعة 10 ساعات مقابل 14 ساعة للغة العربية. أما السنتين الخامسة والسادسة فكانت إما معربة أو مزدوجة، السنوات المعربة كان توقيتها 15 ساعة باللغة العربية و09 ساعات باللغة الفرنسية والمزدوجة كان توقيتها 14 ساعة باللغة الفرنسية و10 ساعات بالعربية، وكان الفرق بين الشعبتين مادتي الحساب والعلوم تدرس باللغة العربية أو الفرنسية.

ج. الهيكلية: كانت الهيكلية في تلك الفترة مقسمة كما يلي:

- في الثانوي يوجد طورين: الطور الأول وهو التعليم المتوسط والطور الثاني وهو ما يوازي اليوم التعليم الثانوي بـ 03 سنوات.

- التعليم الابتدائي ويشمل 06 سنوات تضاف لها أحيانا على مستوى بعض المدارس السنة السابعة، الهدف منها هو إعطاء الفرصة للتلاميذ الذين لم ينجحوا في التعليم الابتدائي تدعى سنة انتهاء الدروس و أصحابها يواصلون التعليم فيما بعد بطريقة عادية(تشبه القسم الخاص في البكالوريا، الهدف منها حماية التلاميذ من التسرب المدرسي).

والتعليم الابتدائي كان مقسم إلى 03 درجات أو مستويات هي:

- المستوى الأول: الأقسام التحضيرية و بها سنتين.
 - المستوى الثاني: الأقسام الابتدائية وبها سنتين.
 - المستوى الثالث: الأقسام المتوسطة وبها سنتين.
- ← 06 سنوات

يمكن أن ينتقل التلميذ من الابتدائي إلى الطور الأول من التعليم الثانوي بشرطين هما: المستوى التعليمي والسن ليجتاز التأهيل للدخول إلى السنة السادسة (التعليم الثانوي).

التعليم الثانوي يشمل طورين: الطور الأول ومدته 04 سنوات تختتم الدراسة فيه بشهادة BREVET. يمكن أن ينتقل التلميذ من الطور الأول إلى الطور الثاني الذي مدته 03 سنوات بحصوله على رتبة ممتاز من خلال ترتيبه العام بالقسم وبموافقة مجلس الأساتذة، عندما ينجح هذا الطالب ينتقل إلى النهائية ليشارك في البكالوريا الكتابية والشفوية.

بقيت هذه الهيكلية التعليمية حتى سنة 1971، أين شهدت العملية اصلاحات خاصة
قسم التعليم من خلالها إلى 03 مستويات: التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي
واستمرت هذه الهيكلية حتى سنة 1980(سنة تطبيق الاصلاح).¹

هوامش المحاضرة الثالثة

1. علي بوعناقة، محاضرات في مادة التربية والتكوين، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 1997/1998.

المحاضرة الرابعة

المحاضرة الرابعة: الإصلاحات التربوية في الجزائر

1. إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

أ. أمرية 16 أبريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري:

عملت الدولة الجزائرية على اصلاح النظام التربوي من خلال مخططين، هما:

المخطط الرباعي الأول 1970-1973: من الاجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط هو محاولة القيام بإصلاح جذري شامل، يندرج ضمن منظور يرمي إلى إعادة بناء نظام تربوي قائم ويستهدف تحويل التعليم المتوسط وتنسيقه مع التعليم الابتدائي بغية تأسيس تعليم أساسي مشترك ذي تسع سنوات.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: المخطط الرباعي الأول كان عبارة عن الخطوط العريضة لبنية النظام التعليمي في الجزائر، في بداية المخطط الثاني ادخلت عليه عدة تعديلات ضمن مشروع أول لإصلاح التعليم الابتدائي الذي زكي فعلا ولم يشرع في تطبيقه إلا من خلال الخطة الثانية، ولم تصدر النصوص ذات الأهمية القصوى إلا في أبريل 1976.

وتم تنصيب المدرسة الأساسية في الموسم الدراسي 1980-1981.

أسباب ظهور المدرسة الأساسية: جاءت المدرسة الأساسية نتيجة لعاملين مرتبطين، هما:

- **التطور الاقتصادي والاجتماعي:** حيث شهدت الجزائر بعد الاستقلال تطورا اقتصاديا نتيجة الجهود المبذولة على كل المستويات من أجل التنمية والرقى، فأصبح بالإمكان زيادة تطوير المنظومة التربوية ومدتها بالعديد من الإمكانيات المادية والبشرية، كما أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر أدى لظهور الحاجة لعمال مهرة وتقنيين وبالتالي الحاجة إلى تطوير المنظومة

التربوية لكي تتماشى مع متطلبات الصناعة الجزائرية ومدتها بما تحتاج إليه من اخصائيين.

- **سلبيات المرحلة السابقة:** ترجع أسباب عدم رفع مستوى المدرسة الجزائرية إلى المستوى المطلوب في المحاولات السابقة إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، أحالت دون بلوغ الهدف المنشود، من أهمها:

● نقص الإمكانيات المادية والبشرية وقلة اهتمام الدولة بقضايا التربية والتكوين غداة الاستقلال كنقص الاهتمام بتكوين الإطارات المعربة مع زيادة الطلب على الإطارات المفرنسة، ونقص البنايات المدرسية ومختلف التجهيزات وانخفاض الإعتمادات المالية وقلة مصادر التمويل.

● اعتماد الإصلاحات التربوية السابقة على الجزئيات كالاهتمام بالتوسع في التعليم من ناحية الكم دون الاهتمام بالتنوع التربوية المطلوبة.

● امتياز القاعدة المادية بالأسبقية، أثر على الجانب الثقافي والتربوي من التنمية الشاملة.

● انعدام الصورة الشاملة وغموض أهداف المنظومة التربوية السابقة، أدى لانعدام الوضوح في الاستراتيجية الإصلاحية.

هذا، بالإضافة لعيوب التنظيم السابق والمتمثلة في:

➤ وجود حاجز مسابقة التأهيل للدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط تسبب في اقضاء العديد من التلاميذ من النظام التربوي وفي سن مبكر....مشكلة التسرب المدرسي....ضعف مستواهم....صعوبة تأهيلهم بمراكز التكوين المهني....استحالة التحاقهم بعالم الشغل نتيجة صغر سنهم وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل....امكانية رجوعهم إلى عداد الأميين لضعف مستواهم وجهل غالبية والديهم....امكانية جنوحهم.

➤ طبيعة التكوين في التعليم المتوسط، فهو نظري عام ينمي لدى المتخرجين الميل إلى الأعمال المكتسبة وتجنب الأعمال اليدوية والتقنية، بالإضافة للازدواجية في لغة التكوين (مزدوجي اللغة).

➤ عدم شمولية التعليم المتوسط، حيث لم يكن اجباريا و لا متاحا لكل الأطفال الذين يرغبون في الالتحاق بهذه المرحلة من التعليم.

➤ تغلب الطريقة الإلقائية والتمركز حول المعلم أو الأستاذ وسلبية دور التلميذ في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط ما ينعكس سلبا على نفسية التلميذ ونجاعة التعليم.¹

بناءا عليه جاء تنظيم التربية والتكوين في الجزائر من خلال الأمر رقم 35/76 الصادر في 1976/04/16.

مبادئ أمرية 16 أبريل 1976:

أولت الجزائر المستقلة، كسائر البلدان اهتماما واضحا بنظامها التربوي على اختلاف مراحلها التاريخية وبحسب متطلبات كل مرحلة، بغرض مواجهة تحديات العصر ومواكبة للتحويلات الحاصلة فيه.

يتضح هذا الاهتمام وذاك الغرض، بداية من قراءة للمبادئ الأساسية للإصلاحات التي عرفها نظامها التربوي على اختلاف مراحلها وتعددتها.

هذه المبادئ الإصلاحية المتعددة غالبا ما تعين بدايتها (انطلاقتها) مع أمرية 16 أبريل 1976 التي أرست قواعد النظام التربوي في الجزائر، وعملت على أن يكون في نطاق قيم هذا المجتمع (عربيا وإسلاميا)، وكذا مبادئ الأخلاقيات الاشتراكية.

ومن مبادئ الأمرية المنصوص عليها في الأمر 35/76 الصادر في

1976/04/16 ما يلي:

- ديمقراطية التعليم، التعريب، مركزية النظام التربوي، محو الأمية.
أما أهدافها الرئيسية فهي:²

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للحياة.
 - اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
 - الاستجابة للتطلعات الشعبية للعدالة والتقدم.
 - تنشئة الأجيال على حب الوطن.
 - تربية الأطفال على التفاهم والتعاون واحترام الآخرين وسيادة الأمم.
 - تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
 - وفي إطار خلق مدرسة جزائرية شكلا ومضمونا، وتماشيا مع المخططات الاجتماعية في بلادنا، تضمنت الأمرية في مادتها 14 إشارة إلى تنظيم جديد في المنظومة التربوية، مثلته المدرسة الأساسية التي اعتمدت رسميا في 1980، ومن بين خصائص هذه المدرسة وغاياتها نجد:
 - ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل.
 - توحيد لغة التعليم.
 - ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل.
 - بعث حياة اجتماعية بالمدرسة .
 - ربط المحتوى بالقيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية.
- ب. المجلس الأعلى للتربية:**

ولما كان النظام التربوي في أي بلد، يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها الخيارات الاستراتيجية المتبعة، فإن النظام التربوي الجزائري قد عرف تعديلات بعد 1988، ارتباطا بما شهدته الجزائر من أحداث وتغيرات، أهمها الإنفتاح السياسي جراء التعددية السياسية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 ودستور فيفري 1989، هذه

التعديلات تمثلت في "إصدار نصوص تنظيمية مختلفة، جاءت في شكل قرارات ومناشير وتعميمات الهدف منها توفير الإطار التنظيمي لقطاع التربية في مختلف جوانبه التربوية، الإدارية، المالية، ومن أهم هذه النصوص: المنشور رقم 258/أ.ع المؤرخ في 15 جوان 1988".³

والمعلق بالاستعمال الأقصى للإمكانيات المادية والبشرية والمنشور الوزاري رقم 098 / 91/122 / 098، المؤرخ في 15/05/1991 والمتعلق بتعليم اللغات الأجنبية في المدرسة الأساسية.

وكذا المنشور رقم 1100 / 1996، الذي جاء بتوضيحات بخصوص المنشور رقم 885 المؤرخ في 05/02/1996 المتعلق بإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بدءا بالسنة الدراسية 97/96.

برغم هذه الإصلاحات ومبادئها ونصوصها، فقد بقيت منظوماتنا التربوية تعاني من نقص ملحوظ في التشاور التربوي والاجتماعي وغياب التنسيق بينهما وبين القطاعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى فقدانها لسند البحث العلمي والبيداغوجي الموضوعي لكل تجربة إصلاحية في هذا المجال.

ومن أجل ذلك، ولضمان الديمومة للسياسة التربوية، وتنفيذا لما جاء في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25/12/1994، الذي كان فيه فرصة لرئيس الدولة "اليامين زروال" آنذاك "للتذكير بضرورة العمل على إحداث الانسجام والتناسق، فيما يخص مكونات المنظومة التربوية، وإنشاء مجلس أعلى للتربية، كإطار للتفكير والتشاور والاقتراح، مستجيبا بذلك لانشغالات الأسرة التربوية والتكوينية والجامعية وشركائها الاجتماعيين، وقد طبق ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 101/96 المؤرخ في 22 شوال 1416 الموافق لـ 11 مارس 1991 المتضمن إنشاء

المجلس الأعلى للتربية" الذي عين مقره بمدينة الجزائر، ويتشكل المجلس من عدة أجهزة ومنها الرئيس، وقد كلف الدكتور " عمر صخري"، لرئاسة المجلس.

كما حددت مهام هذا المجلس وصلاحياته في المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي، في عدة نقاط منها:

- يضطلع جهاز المجلس بكل الوسائل، ذات الأهمية الوطنية المتعلقة بمجال اختصاصه، بمبادرة منه أو بناء على طلب السلطات المعنية، كما تحدد ذلك المادة الرابعة.

- ضمان ديمومة التشاور بين كافة أطراف المنظومة التربوية والتكوينية.
- الإدلاء برأيه حول المشاريع الإصلاحية الأساسية، التي تبادرها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين، ومخططات العمل القطاعية لضمان انسجامها.
- يقترح العناصر الأساسية الاستراتيجية، لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين، تبعا للمقاييس العلمية والتربوية المعمول بها عالميا، وقيم الهوية الثقافية في المجتمع الجزائري لاسيما قيم الفاتح نوفمبر 1954.

فقد كان ظهور المجلس الأعلى للتربية مطلب وضرورة ملحة تطلبتها الحاجة التربوية.

عكف المجلس على تشخيص أوضاع المنظومة التربوية الجزائرية من خلال بحث مدى الانسجام بين الأهداف المسطرة والموارد المتوفرة والنتائج المحققة، وقد تم التشخيص من خلال العديد من اللقاءات والندوات الوطنية والجهوية على مستوى التراب الوطني.

ومن أجل القيام بهذا العمل شكل المجلس 05 لجان تقوم بهذه العملية وهي:

- لجنة المتابعة والتقييم
 - اللجنة الوطنية للمناهج والبرامج التربوية
 - لجنة التعليم والتكوين
 - لجنة البحث والاستشراف
 - لجنة العلاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي
- انبثقت عن هذه العملية التشخيصية للمنظومة التربوية وثيقة تشمل "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الأساسي" وقد طرحت للمناقشة في ندوة وطنية نهاية شهر ماي سنة 1998.

هذا المشروع التربوي، المجسد في مهام المجلس الأعلى للتربية لم ينفذ على أرض الواقع نظرا لحل المجلس نتيجة ظروف معينة، لذلك فقد نصب بدلا منه لجنة إصلاح أخرى عرفت بـ **لجنة إصلاح بن زاغو** التي عملت على إكمال ما بدأه المجلس ومن ثمة تجسيد المشروع الإصلاحي التربوي الجزائري.

ج. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

هذا المشروع الإصلاحي التربوي أسسه رئيس الجمهورية في السنة الدراسية 1999-2000، حيث ضمت اللجنة الوطنية للإصلاح 150 عضوا متخصصا ترأسها السيد بن زاغو لذلك سميت بإسمه.

دواعي الإصلاح: هناك العديد من العوامل والأسباب التي دفعت بالمسؤولين القائمين على شؤون التعليم للتفكير في عملية اصلاح النظام التربوي في بلادنا، هذه العوامل والأسباب يمكن تصنيفها إلى عاملين:

- **عوامل ترجع لأسباب داخلية:** وهي رغبة المنظومة التربوية الجزائرية في معالجة نواحي النقص الملحوظ في سير النظام التربوي مع حل مشكلاته المتمثلة في:

• ضعف نوعية التعليم الممنوح(ارتكاز البرامج القديمة على منطق التعليم دون التعلم).

• التسرب المدرسي الكبير والذي أثر سلبا على مردود الاستثمارات التي تقوم بها الدولة.

• ضعف أداء المتخرجين من المنظومة.

• ازدياد الاحتياجات الاجتماعية والفردية الجديدة التي افرزتها الاستراتيجية التي شهدتها الجزائر في العقدين الأخيرين على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

- **عوامل ترجع لأسباب خارجية:** إن عملية الاصلاح تهدف بالضرورة إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة (المتجددة) ومع التوظيف الجيد لكل الامكانيات والمعطيات الذاتية والموضوعية والبشرية والطبيعية على المستوى الحضاري، هذا ما دفع بالنظام التربوي الجزائري إلى التفتح على أفكار جديدة والتي تطمح من خلالها إلى التغيير الحسن والتجديد نحو الأفضل قصد تحسين الأوضاع الداخلية ومسايرة التقدم العام لخلق نظام تعليمي حديث، لاسيما:

• عولمة الاقتصاد الذي يفرز متطلبات تأهيل مرتفعة

• مجتمع الإعلام والاتصال الذي سيحول أنماط التعليم

• الحضارة العلمية والتقنية التي تبرز نوعا جديدا من المجتمعات وهو

مجتمع العلم والتكنولوجيا.

غايات الاصلاح التربوي للجنة الوطنية: تسعى المنظومة التربوية عامة من خلال المناهج التعليمية، وبغض النظر عن خصوصيات مجالات المعارف وحقول المواد التي تتكفل بها، وبصفة متكاملة مع التركيبات الأخرى للمنظومة، إلى تحقيق ائصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية وغايات اصلاحات اللجنة الوطنية تمثلت في:

- ترسيخ قيم الجمهورية والديمقراطية: وهذا بتنمية معنى القانون واحترامه، احترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر واحترام حقوق الأقليات.
- ترسيخ قيم الهوية: ضمان التحكم في اللغات الوطنية، واثمين الإرث الحضاري الذي نحملة، خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته والارتباط برموزه، والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية التي جاء بها الإسلام، وكذا بالنسبة للتراث الثقافي والحضاري للأمة الجزائرية.
- ترسيخ القيم الاجتماعية: تنمية معنى العدالة الاجتماعية، التضامن والتعاون وذلك بتدعيم مواقف الانسجام الاجتماعي والاستعداد لخدمة المجتمع، وذلك بتنمية روح الالتزام والمبادرة وتدوق العمل في آن واحد.
- ترسيخ القيم الاقتصادية: تنمية حب العمل والعمل المنتج المكون للثروة واعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج، والسعي إلى ترقيته والاستثمار فيه بالتكوين والتدريب والتأهيل.
- ترسيخ القيم العالمية: تنمية الفكر العلمي، والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي والتحكم في الوسائل العصرية، والاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها والدفاع عنها، والحفاظ على المحيط، وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية.
- الإجراءات المتخذة في الإصلاح: مس هذا الإصلاح جميع أطوار التعليم ومن الإجراءات المتخذة في الإصلاح:
- المناهج: حيث تم الانتقال من مفهوم البرامج إلى مفهوم المناهج (البرامج هي المعلومات والمعارف التي يجب تلقينها للطفل خلال فترات معينة، أما المناهج فتشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة معينة بمعنى كل المؤثرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم).

– بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات:

المقاربة **Approche**: الاقتراب من الحقيقة

الكفاءة Compétence: مجموع المعارف والقدرات والمهارات المدمجة ذات وضعية دالة والتي تسمح بإنجاز مهمة أو مجموعة مهام معقدة.

المقاربة بالكفاءة: نشاط معرفي ومهاري أو حركي تمارس فيه وضعيات ذات دلالة وفي وضعية مشكلات وذلك بتوظيف مجموعة متكاملة من القدرات، وهي تحصل نتيجة عملية تعليمية ومن مركباتها: المحتوى، القدرة والوضعية.

الفرق بين المقاربة بالكفاءة والمقاربة بالأهداف: نوضحها في الجدول التالي:

المقاربة بالأهداف	المقاربة بالكفاءات
منطق التعليم والتعلم	منطق التعليم والتكوين
مبدأ الاكتساب والأداء البسيط	من أجل حل المشكلات
الاعتماد على كل الوضعيات البعيدة	الاعتماد على وضعيات ذات دلالة
الاهتمام بالنتيجة	أهمية المسار تسبق أهمية النتيجة
الاهتمام بالفعل الفردي أولاً ثم الجماعي	الاهتمام بالعمل الفردي والجماعي معا
ربط آلي وتراكمي	الادماج الفعلي والأفقي والعمودي المتواصل
أولية الجزء	النظرة الشمولية والكلية
الخطأ عيب يترتب عنه جزاء	الخطأ مؤشر لتعديل المسار وبناء التعليمات
غياب الربط وإن كان فهو شكلي	ربط الحياة بالواقع
الانطلاق من الغير	الانطلاق من الذات

الاهتمام بالمعرفة	الاهتمام بالمعرفة الفعلية
استراتيجية عامة تهم الجميع	استراتيجية التعليم الخاص بكل فرد
نتعلم لنعرف وننجز	نتعلم لنتصرف

أهداف المقاربة بالكفاءة: تتمثل عموماً فيما يلي:

- المساهمة في تطوير وتحسين المستوى المعرفي للمواطن.
- تخريج التلاميذ بمستويات وكفاءات وفق المقاييس الدولية.
- تحضير التلاميذ إلى الحياة في مجتمع ديمقراطي.
- تنمية حب الاعتماد على النفس واحترام الآخرين.
- تدعيم قيم الثقافة الوطنية والحضارة العالمية.
- التعليم الذاتي المستمر والبحث المنهجي والابتكار.
- التحضير للدراسات الجامعية أو التكوين المهني الذي يسمح بالاندماج في الحياة العملية.
- التحكم في وسائل الإعلام الآلي والبرمجيات.

و تتضمن مجموعة من المبادئ، نذكر منها:⁴

- مبدأ بناء المعرفة
- مبدأ التعلم الذاتي
- مبدأ الإدماج
- مبدأ المشروع

– المواد الدراسية:

– إدخال اللغة الأجنبية الأولى و هي اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي (الآن السنة الثالثة).

- إدخال التربية التكنولوجية ابتداء من السنة الأولى و وضع لها كتاب مستقل.
- تخصيص كتاب التربية الإسلامية للسنة الأولى.

- التوقيت

- الكتب المدرسية: تم احداث تغيير في جميع الكتب وفي جميع الأطوار مع استحداث كتب جديدة لبعض المواد.

- التقويم: ويشمل:

✓ الاختبارات الشهرية

✓ استجابات شفوية وكتابية

✓ عروض ووظائف منزلية

✓ فروض دورية

✓ اختبارات

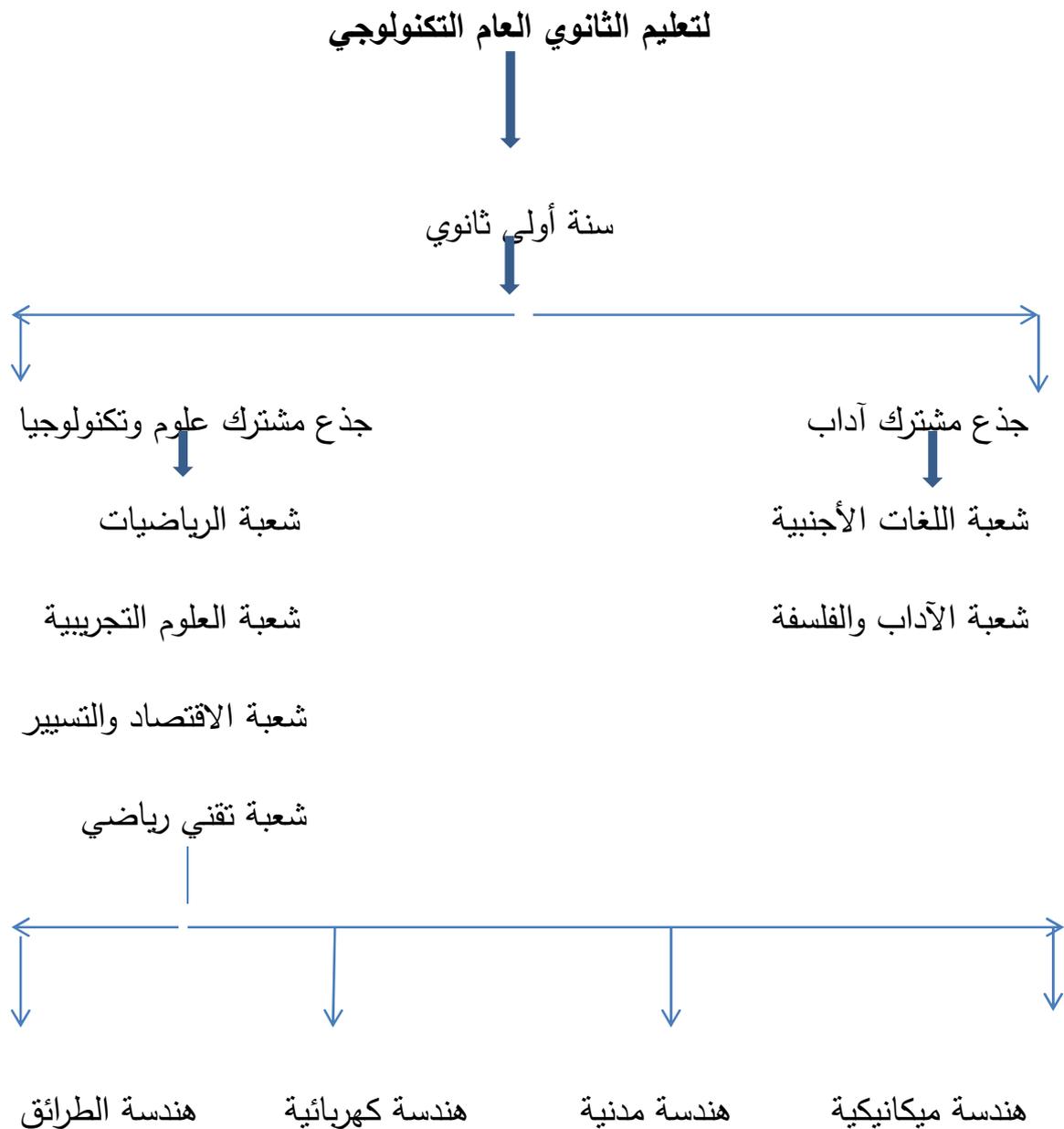
يحتسب المعدل السنوي للمادة من خلال قسمة مجموع المعدلات الشهرية للمواد على العدد الاجمالي للاختبارات.

كما يحتسب المعدل السنوي العام من خلال قسمة مجموع المعدلات السنوية لكل مادة على العدد الاجمالي للمواد.

- الإرتقاء والإعادة

- الهيكلية: اختصار الطورين الأول والثاني من التعليم الأساسي في طور واحد يتكون من خمس سنوات بدلا من ست سنوات، أي حذف سنة من التعليم الابتدائي وإضافة سنة إلى التعليم المتوسط.

كما تم إحداث إصلاح شبه جذري في التعليم الثانوي بإدراج نظام الجذع المشترك لتلاميذ(طلبة) السنة الأولى ثانوي ودمج التعليم التقني مع العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة لإحداث جذع مشترك واحد، جذع مشترك علوم وتكنولوجيا مع إحداث تعديل على البرامج الدراسية الخاصة بهذه السنة وإدخال أساسيات الإعلام الآلي والمعلوماتية في جميع المواد الدراسية وتدریس مادة الإعلام الآلي كمادة مستقلة ابتداء من الموسم الدراسي 2005-2006



عملت الحكومة الجزائرية على تقييم الإصلاحات التربوية الأخيرة، في لقاء جمع وزيرة التربية مع رئيس الحكومة والفاعلين التربويين و السياسيين يومي 25 و 26 جويلية 2015، وخرجوا بمجموعة من التوصيات، تمحورت حول:

- احداث بكالوريا مهنية

- تخفيف برنامج المرحلة الابتدائية

- تقليص الإختبارات.

كما عدت الوزيرة أهم الإجراءات الجديدة التي ستدخل حيز التطبيق خلال الموسم الحالي (2015-2016)، من أهمها:

- رقمنة القطاع

- إنشاء مدرسة المفتشين

- ادخال منهجية جديدة لمحاربة الفشل المدرسي و معالجة أسبابه

- توسيع التعليم التحضيري

تعميم تدريس اللغة الأمازيغية (من 11 ولاية في الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 20 ولاية في الموسم 2015-2016)

- تعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين (التوقيع على ميثاق أخلاقيات المهنة يوم 19 أكتوبر 2015)

- تدريس اللغات الأساسية على مستوى المدارس الابتدائية.

- تطبيق اصلاحات الجيل الثاني ابتداء من الموسم الدراسي 2018/2019.

رغم الإصلاحات المتكررة التي شهدتها وتشهدها المنظومة التربوية الجزائرية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود عدة مشكلات تواجه المدرسة الجزائرية بمختلف مراحلها، فقد عمد المجلس الأعلى للتربية لتشخيص واقع المنظومة التربوية تشخيصا موضوعيا

أبرز من خلاله مكامن قواها وضعفها، معتمدا على دراسات تقارير اللجان التي شكلها حيث أن نظرة سريعة عن منظومة التربية والتكوين تبرز:⁵

- وجود امكانات بشرية وهياكل مادية ومؤسسية حيث أدى تقييم التعليم لزيادة كبيرة في عدد المتدرسين من 1962 إلى 1997 : فأكثر من ربع السكان يوجد الآن على مقاعد المدارس أو الإكماليات أو الثانويات، ويزيد عدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في التعليم الاساسي والثانوي عن 7200000 تلميذ منهم أكثر من 46% إناث، وقد تم في الفترة الممتدة بين 1962-1997، إنجاز ما يقارب من 20000 مؤسسة منها 15000 مدرسة ابتدائية و 2900 إكمالية و 1000 ثانوية و يبلغ عدد معلمي المدرسة الأساسية الآن 170000 وعدد أساتذة التعليم الأساسي 99000، وعدد أساتذة التعليم الثانوي 52000.

رغم ارتفاع الحصيلة الكمية للإمكانيات المادية والبشرية للمنظومة التربوية إلا أنها تتطلب تنظيما وتثمينا.

* فبلوغ معدل التمدرس مستوى مقبولا على أوجه العموم بلغ هذه السنة ما يقارب 8 ملايين متدرسا، غير أن ظاهرة عدم الالتحاق بالمدرسة في المناطق الريفية ولدى بعض الفئات الاجتماعية مثل البنات وأبناء العائلات ذات الدخل المحدد تدعو إلى الأشكال.

* بلوغ معدل الأمية نسبة وطنية عالية وتفشي هذه الظاهرة حتى في أوساط الشباب.

* انخفاض نسب النجاح في شهادتي التعليم الأساسي وشهادة البكالوريا التي لم تتجاوز 30 % إلا في السنوات الأخيرة.

* تسرب ما يفوق الـ 500 ألف متمدرس سنويا من المدارس والثانويات دون تأهيل للحياة المهنية.

* تعدد حالات العنف داخل المؤسسات التربوية.

وقد تباينت آراء وتحليلات المحللين التربويين والقائمين على إصلاح المنظومة التربوية حول العوامل والأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع في المنظومة التربوية وما انجر عنه من مشكلات، بين من يرجعه إلى عوامل داخلية خاصة بالمناهج والبرامج والأهداف التربوية ومن يرجعها إلى عوامل خارجية تتمركز حول اهتمام الدولة بالتعليم ومن يعزوها إلى العاملين معا.

إذ حددت اللجنة الوطنية للإصلاح أهم هذه العوامل في:

- انعدام الوضوح في المرجعية الوطنية في إعداد المناهج وتقييمها خصوصا ما يتعلق بـ:

* الإطار النظري.

* الإختيارات المنهجية.

- نقص في وضوح ملامح المتعلمين في نهاية كل طور.

- ضعف الانسجام بين حاجات المجتمع الجديدة ومحتويات البرامج القديمة.

- غياب البحث التربوي وعدم فاعلية نظام التقييم والمتابعة.

- فشل محاولات التعديل وتكييف المناهج مع الواقع.

- اختلال الانسجام داخل المادة وما بين المواد.

- عدم انسجام برامج تكوين المعلمين مع برامج التعليم.

- معظم البرامج مبنية على أساس المحتويات.

- ترتكز البرامج القديمة على منطق التعليم دون التعلم.

- ضعف شعور المعلم والمتعلم بالمادة التعليمية.

* بالإضافة لهذه العوامل يمكننا إضافة جملة أخرى من الأسباب تعتبر من عوامل الأزمة التربوية في الجزائر منها:

- غياب استراتيجية واضحة لتسيير المنظومة التربوية.

- طغيان البعد السياسي والإيديولوجي على محاولات الإصلاح.

- تهميش الكفاءات العلمية التربوية في تقويم وإصلاح المنظومة التربوية.

- الشح في الإنفاق على المدرسة.

- انهيار القيم (قيمة الأستاذ ومكانته الاجتماعية، قيمة التعليم،...).

- نقص الوسائل البيداغوجية لتقلص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التعليمية وهذا راجع لعدم ترشيد الإنفاق وعقلنة الصرف وحسن الإدارة والتنظيم، مما يبقي الواقع التربوي الجزائري عاجز عن مسايرة المتغيرات والتحديات التي تواجهه بسبب تدني محتوى التعليم ومضامينه وضعف كفاءاته الداخلية والخارجية، رغم التطور الملموس من الناحية الكمية والمتمثل في توسيع حجم التلاميذ وتزايد المدرسين والمدارس.

- النمو الديموغرافي.

هوامش المحاضرة الرابعة

1. علي بوعناقة، محاضرات في مادة التربية والتكوين، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 1998/1997.
2. وزارة التربية الوطنية: تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1995، ط3، ص 16-29.
3. المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح التعليم الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية، مارس 1998، ص 4.
4. مولاي ادريس شابو تعوينات: قراءة في المناهج التربوية، دار جمعية الإصلاح الاجتماعي التربوي، باتنة، 1995، ص74.
5. المجلس الأعلى للتربية، المرجع السابق، ص 12.

المحاضرة الخامسة

لمحاضرة الخامسة: إصلاحات التعليم الجامعي

اصلاحات التعليم العالي في الجزائر:

يعتبر استقلال الجزائر هو بداية التعليم الجامعي بالنسبة للجزائريين، إذ لم تكن بالجزائر غداة الاستقلال إلا جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي بنيت سنة 1877، وأعيد تنظيمها سنة 1909، إلا أنه لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يتخرج منها قبل الاستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين غالبيتهم في الآداب والحقوق.

لهذا أولت الجزائر المستقلة اهتماما خاصا بالتعليم العالي بعد الاستقلال تماشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده المجتمع في تلك الفترة، ويمكننا تقسيم مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة من سنة 1962 سنة الاستقلال إلى سنة 1970 سنة إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تميزت هذه المرحلة بفتح جامعات بالمدن الرئيسية، فبعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة فتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967 ثم جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر، جامعة محمد بوضياف للعلوم والتكنولوجيا بوهران وجامعة عنابة، في حين فتحت الجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة 1984.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا عن الفرنسيين، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات، هي:

✓ كلية الآداب والعلوم الانسانية

✓ كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

✓ كلية الطب

✓ كلية العلوم الدقيقة.

كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة، كما أن النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلها كما يلي:

➤ مرحلة الليسانس وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تكون في مجموعها شهادة الليسانس.

➤ شهادة الدراسات المعمقة، وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية.

➤ شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

➤ شهادة دكتوراه الدولة، وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

هدفت هذه المرحلة إلى توسيع التعليم العالي، التعريب الجزئي والجزارة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

المرحلة الثانية: تبدأ من سنة 1970، سنة احداث وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة اصلاح التعليم العالي سنة 1971.

تمثل هذا الاصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات المستقلة، حيث اجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

➤ مرحلة الليسانس، وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة التدرج تدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

➤ مرحلة الماجستير، وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل، تحتوي على جزأين، الجزء الأول وهو مجموعة من المقاييس النظرية تهتم خاصة بالتعمق في دراسة منهجية البحث، أما الجزء الثاني فيتمثل في إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

➤ مرحلة دكتوراه العلوم: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الثانية، وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

تميزت هذه المرحلة بفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

تسمى هذه المرحلة بمرحلة الخريطة الجامعية التي وضعت سنة 1984، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000، معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، كما عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في الجزائر، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

وقد كانت فرصة تحضير الخريطة الجامعية مناسبة لتقييم التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية، حيث أعيد النظر في البرامج والتخصصات المدروسة، كما تحولت بعض الدوائر إلى معاهد مستقلة.

المرحلة الثالثة: يمكن تحديد بداية هذه المرحلة من سنة 1998، حيث شهدت الجامعة في هذه السنة عدة اجراءات تمثلت في التوسع التشريعي والهيكلية والاصلاح الجزئي، ومن هذه الاجراءات:

• وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي وافق عليه مجلس الحكومة سبتمبر 1998.

• قرار بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.

• إنشاء 06 جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.

• إنشاء 06 مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة نتيجة تحويل المدارس العليا للأساتذة بتلك المدن.

• تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، مستغانم إلى جامعات وإنشاء جامعة بومرداس.¹ (بوفلجة غياث 2006، ص 75-79)

المرحلة الرابعة: تعين انطلاقتها بتطبيق نظام الـ **LMD** في الجامعة الجزائرية، هو نظام تعليمي مهيكّل و متسلسل في شكل مسالك تكوينية سداسية تتركب من الوحدات التعليمية المكونة منها، و المقاييس التي تدرج في كل وحدة تعليمية حسب الأهمية المعمول بها. ونظام الـ **LMD**، يهدف إلى بناء الدراسة الجامعية وفق هيكلية مقسمة إلى ثلاث رتب (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في إطار الاصلاح الشامل للتعليم العالي، شرع في تطبيقه في بعض الجامعات في الموسم الجامعي 2004/2005 بناء على اقتراحات الوثيقة الوزارية لإصلاح التعليم العالي الصادرة سنة 2001.

و في نظام الـ LMD، نعتمد مجموعة من الأساليب، يمكن اجمالها في:

- الامتحانات النسبية

- التقويم المستمر: المواظبة، السلوك، المشاركة، الفروض الفجائية، المشاريع الميدانية.

إذ تقدر المؤهلات و اكتساب المعارف سداسيا، إما بمراقبة مستمرة و منتظمة و إما بامتحان نهائي و إما بالنمطين معا.

ب. المراقبة المستمرة:

- تتم المراقبة المستمرة في حصة الأعمال الموجهة و تدوم 30 دقيقة على الأكثر.
- يتم تصحيح وثيقة المراقبة خلال الأسبوع الموالي لإجرائها.
- تعطى علامات المراقبة للطالب بعد أسبوعين على الأقصى من تاريخ اجرائها.
- تسلم علامات المراقبة المستمرة كاملة للقسم بعد أسبوعين على الأكثر من تاريخ اجرائها.

كما أنه :

- ✓ تتناول المراقبة المستمرة مسائل محددة لسير مستوى فهم الطالب.
- ✓ تتناول أسئلة حول الدروس النظرية، التمارين، الأعمال التطبيقية و العمل الشخصي،...
- تدخل كل مراقبة في العلامة النهائية للمادة حسب موازنة يتم الإعلان عنها في بداية السداسي.

ت. الامتحانات النسبية (امتحان نهاية السداسي/الاستدراك)

- يتناول، حسب المواد، المعارف المكتسبة خلال السداسي.
- تحدد المؤسسة مدته.

و يتم تقييم الطالب على النحو التالي:

- ✓ بالنسبة لكل مادة تعليمية يتم التقييم من خلال امتحان نهائي، بالإضافة إلى امتحانات التطبيقات، تقييم أعمال الطلبة الفردية و المحصلة لكل هذه الامتحانات هي النقطة النهائية (معدل المادة).

✓ ضمن كل وحدة تعليم فإن نقاط موادها تتحدد وفق معاملات محددة و تعوض فيما بينها.

✓ يمكن الحصول على المعدل العام من خلال معدلات الوحدات التعليمية آخذين بعين الاعتبار المعامل المحدد.

✓ يتم تحصيل السنة الجامعية بالنسبة لكل طالب يتحصل على معدل يساوي أو أكثر من 20/10.

كل طالب لم يتمكن من تحصيل السنة الجامعية يسمح له بالمشاركة في الدورة الاستدراكية بالنسبة للمواد الغير محصلة.

هوامش المحاضرة الخامسة

1. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،

الجزائر، ص 75-79.

المحاضرة السادسة

المحاضرة السادسة: الإصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر

شهد البناء الاجتماعي في الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات على جميع المستويات، كما أن مسارات التغير لا تزال سائدة حاليا وسوف تتواصل وإن كان بوتيرة أقل من السابق على اعتبار أن نقطة التحول الأساسي كانت في الفترة الاستعمارية وبالضبط مرحلة حرب التحرير من 1954 - 1962، ولقد نجم عن هذه التغيرات في البناء الاجتماعي تغيير شامل في " كافة الفئات الاجتماعية سواء من حيث أشكال وجودها وسيرها الخاصة أو من حيث العلاقات التي تربطها بغيرها من الفئات، كما شملت كافة القيم والمقاييس والممارسات الفردية أو الجماعية".¹

وعلى الرغم من أن التغيرات في المجتمع الجزائري بدأت تبرز منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830، الذي عمل على مصادرة الأراضي وتجهيل الشعب وغلق كل فرص التطور والتقدم أمامه فإن الحديث عن المسار التنموي في المجتمع الجزائري يتحدد بمعلمين يعتبران شاملين للتغير في المجتمع الجزائري بنيت على أساسهما الملامح الأساسية للمجتمع الجزائري وهما: حرب التحرير الوطني 54-62، والمسار التنموي بعد الاستقلال 62-2008، وهما مترابطان يؤثر الأول في الثاني.

لقد أسفرت الحقبة الاستعمارية على ترك إنسان جزائري يتميز بثلاث خصائص:²

- إنسان مستغل إما كمجرد عامل وهو الغالب وإما كمجرد مالك تابع.
- إنسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأول للرأسمالية الاستعمارية.
- إنسان جاهل على صعيد التعليم والتكوين المدرسي.

من هنا كان على الحكومة السياسية التأقلم مع هذه الظروف ومحاولة إيجاد أسرع الحلول للقضاء على الفقر والجوع والجهل، فعمدت إلى وضع خطط واستراتيجيات تنموية لها أهداف محددة تنفذ خلال فترات زمنية معينة، هدفت من ورائها إلى تطوير الاقتصاد والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وإلى المساهمة في الصناعة بغرض أن تؤدي هذه الأهداف إلى هدف أبعد هو توفير حياة أفضل للمواطن واللاحق بركب المجتمعات المتقدمة، وهذا ما يفسر العلاقة الإرتباطية بين التنمية والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع، إذ تعتبر التنمية الأسلوب المحقق والموجه للتغير الاجتماعي.

عند معالجة المسار التنموي في الجزائر نجده قد مر ولا يزال بمرحلتين يمكن القول بأنهما متناقضتان: المرحلة الأولى والممتدة من 62 - 88 والمرحلة الثانية من 88 إلى حد الآن ولكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة.

إذا تطرقنا للمرحلة الأولى نجد أنها قد مرت بالعديد من المراحل الجزئية والخطط وقبل التطرق للأسس التي قامت عليها والأهداف التي جاءت من أجلها والمشاكل والمتغيرات التي نجمت عنها، نحاول عرض باختصار ظروف بروزها.

لقد عرفت المجتمعات البشرية قضية الاستقرار والتغير منذ أقدم العصور، كما أثبت التاريخ أن الإنسان كان ولا يزال حريصا على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي.³ وعليه كان لابد من وضع معايير وقوانين تضبط السلوك الإنساني حتى لا يحدث انحراف عن الوضع القائم، فأصبح التغير سمة تعبر عن الانحراف، والثبات هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار النسق الاجتماعي وبقائه "وقد انعكس هذا التقديس للأوضاع القائمة على وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأصبح الدين والعادات والتقاليد وغيرها من الضوابط التقليدية قيمة كبرى باعتبارها ضوابط للسلوك، كل ذلك تحقيق للثبات والاستقرار حفاظا على الأوضاع التقليدية القائمة".⁴

و عليه فإن أي نسق اجتماعي يضم نمطين من أنماط العمليات إحداهما تعمل على المحافظة عليه والعمل على استقراره وثباته كالعادات والتقاليد و معايير الضبط الاجتماعي، والثانية تعمل على تغييره إما نسبيا (جزئيا) أو جذريا عن طريق القيام بثورة.

و قد كان التغيير الاجتماعي سواء كان بطيئا أو سريعا محل دراسة وتحليل من قبل علماء الاجتماع، لأنها ظاهرة لصيقة بالمجتمع البشري، ويقصد به الانتقال من حالة إلى حالة أخرى.

و المجتمع الجزائري كأى مجتمع بشري عرف العديد من التغيرات الاجتماعية عبر مختلف الحقب التاريخية، لعل أبرزها اندلاع ثورة التحرير وحصوله على الاستقلال الذي كان بمثابة تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية في الجزائر، ومن أبرز آثارها إنشاء قاعدة صناعية وفتح العديد من المدارس والجامعات للقضاء على البطالة والجهل والامية.

ومن نتائجه كذلك انقسام العائلة الكبيرة التي كانت تضم مجموعة من الأفراد لتصبح أسرة نووية، كل هذه النتائج المتعلقة بالتغيير الاجتماعي في الجزائر، قد فرضت ضرورة إعادة توزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية بما يتفق مع الوضع الجديد وتماشيا مع الأدوار والمراكز الاجتماعية التي تحدد مكانة كل فرد داخل البناء الاجتماعي الذي يضم مجموعة من الأنساق والنظم لعل أبرزها النظام التربوي وما يحمله من توجهات فكرية نابعة من فلسفة المجتمع وتتأثر بما يشهده من تحولات.

وعليه حاولت اللجنة الوطنية للإصلاح في اصلاحها مراعاة متطلبات النظام الدولي الجديد، و ما تفرضه عولمة القرن 21 من تحديات، إذ يواجه التعليم في عصر المعلومات مجموعة من التحديات لا يستطيع إغفالها، بل لابد من مواجهتها، "ذلك لأن العولمة هي أكثر من مجرد علاقة بين دولة و أخرى و هي أكثر من مجرد

دولية...فضلا عن كونها خارج تحكم الدول، ذلك أن العولمة ليست حالة ثابتة و إنما هي حالة تحول...".

"العولمة التي يجري عنها الحديث الآن نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، العولمة الآن نظام يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال و التسويق و المبادلات و الاتصال...كما يشمل أيضا مجال السياسة و الفكر و الايديولوجيا".

و من هنا جاءت الطروحات الجديدة التي تعتقد أن تحديات الألفية الثالثة ستدور في مجملها حول خيارات العولمة و تحدياتها و التعليم هو الوسيلة الأولى لمواجهة هذه التحديات ما يفسر اهتمام الدول المتقدمة به و الاسراع لإصلاحه و جعله شعارا من شعارات الحملات الانتخابية التي يقودها زعماء العالم الأوربي والأمريكي، ففي حديث تلفزيوني لرئيس وزراء اسرائيل الأسبق شيمون بيريز يوضح فيه سبل تثبيت دعائم الدولة العبرية و تكريس تفوقها على العرب، قال فيه: "إذا كانت الدول العربية التي تحيط بنا من كل جانب تمتلك الثروات الطبيعية و البترولية، و نحن لا نمتلكها، فإننا نستطيع دون شك حسم الصراع بيننا و بينهم عن طريق التعليم و عن طريق الثروة البشرية التي نمتلكها، و إتاحة التعليم العالي لكل فتى و فتاة في اسرائيل".

ففي ظل الألفية الثالثة و زمن العولمة والمعلوماتية، وما تفرضه من تحديات علمية لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين⁵:

الأولى، تحديات داخلية: وتتمثل بشكل أساسي في غياب استراتيجية للإصلاح، وانعدام التنسيق بين مختلف مراحل وميادين التكوين والإنتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية.

ويمكن توضيح هذه التحديات في النقاط التالية:

- انعدام طريقة واضحة لإصلاح المنظومة التربوية: لا تزال المنظومة التربوية الجزائرية تعاني من إشكالية سبل الإصلاح وتحديد أهدافه والقائمين عليه، مما يفسر التذبذبات والتعثرات التي شهدتها وتشهدها لحد الساعة، وما تعاقب عدة إصلاحات في ظروف زمنية قياسية إلى دليل على ذلك (إنشاء مجلس أعلى وحله قبل أن تنفذ مبادئه وتوضح معالمه، ودون أن يعلن عن أسباب حله).

- سوء التنسيق وعدم التكامل بين قطاعات المنظومة التربوية: والتي تمثلها الوزارات الثلاث: وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، ووزارة التكوين المهني وهي المعنية بإنجاح المسار التربوي في الجزائر.

- ترسيخ الإنتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية: حيث كان التفتح الديمقراطي في الجزائر وتعدد الأحزاب السياسية سببا للهجوم على المدرسة الجزائرية، وإرجاع جل مشكلات المجتمع إلى المدرسة وتوجهها العربي الإسلامي.

الثانية: تحديات خارجية: تواجه المنظومة التربوية الجزائرية مجموعة من التحديات الخارجية تتجلى خاصة في العولمة والتطور التكنولوجي:

على العموم يمكن إجمال أهم التحديات التي يواجهها النظام التربوي الجزائري في ظل المعلوماتية في النقاط التالية:

1. تحدي الإعلام العالمي والثورة التكنولوجية: فإذا أخذنا بمنطلق، أن العولمة ليست نتيجة من نتائج المعلوماتية والاتصال والإعلام، بل هذه الأخيرة دعامة من دعائم العولمة وشرطا لتحقيقها وتطويرها، فإننا نصل إلى أنه، على منظوماتنا التربوية في العالم العربي، الأخذ بعين الاعتبار هذا التحدي المعلوماتي، ليأخذ التعليم بذلك على عاتقه دور التوعية من مخاطر هذه الآليات وتبيان إيجابياتها وسلبياتها وسبل توظيفها وحسن استغلالها.

و لتجاوز هذا التحدي أو التغلب عليه، رأى البعض، أنه لا يتحقق إلا بالإجابة على بعض التساؤلات، هي:

- هل يمتلك كل تلميذ أو طالب في المجتمع (الجزائري) جهاز حاسوب؟
- هل يمكن لكل طالب علم في منظومتنا التربوية، أن يدخل إلى عالم المعلومات الآلية والنشر الإلكتروني والانترنت؟ بمعنى هل يمكن أن يتموضع داخل هذه الآلية المعلوماتية المتطورة؟ وهل يجيد فنون استخدامها؟
- هل تتوفر مكتباتنا ومؤسساتنا على آليات المعلوماتية؟

2. تحدي اللغات الأجنبية: أمام تحدي العولمة المعلوماتية، تزداد أهمية المعالجة العربية للحاسوب لمواكبة العصر وحضارته، وبما أن الحاسوب أمريكي المولد، فقد اتخذت تقنياته ونظم المعلومات فيه اللغة الإنجليزية أساسا لها ليفرض بذلك قيودا على اللغات الأخرى وتمثل اللغة العربية طرف نقيض للغة الإنجليزية من وجهة النظر الحاسوبية "ومن هنا كانت العقبة الصعبة أمام تعريب الحاسوب، وأصبح حاجز اللغة من أشق الحواجز على المستخدم العربي".

وأصبح بذلك كسر هذا الحاجز فرض عين على منظومتنا التربوية، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر مجموعة من الشروط هي: "الإنتاج الفكري والعلمي الذي يؤدي بدوره إلى الإنتاج التكنولوجي، ولن يتحقق ذلك إلا بامتلاكنا للغة التي تعبر عن أفكارنا وإبداعاتنا... فلا توجد حضارة تطورت بلغة غير لغتها الأصلية، ولن يكون مستقبلا، مجتمع يتقدم أو يتحضر بلغة أجنبية عنه".

غير أن هذا لا يعني تحاشي تعلم اللغات الأجنبية بل على العكس من ذلك، لأن فيه وصول إلى العلوم والتكنولوجيا والتبادل والاتصال.

3. التحدي الاجتماعي: إن ما يشهده عالم اليوم من تحولات اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر بحكم تأثير عوامل داخلية خاصة به أو خارجية تستدعي التنبؤ بمسارها والتحكم فيها، ويتكفل النظام التربوي في كل المجتمعات إلى حد كبير بهذه المهمة.

وما شهده المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة من تحولات اجتماعية، يتطلب نظاما تربويا يضع في أولوياته ، العمل على النهوض الاجتماعي بأفراده، وما يتعلق به من تعليم للمدنية والتضامن الاجتماعي، ونبد للعنف،...

4. التحدي السياسي: يتكفل النظام التربوي غالبا بالخيارات الجيو-استراتيجية، ويعمل على نشر الثقافات والدفاع عن المجتمعات ويهيئ ظروف تطبيقها، وفي هذا المجال يتطلب من النظام التربوي الجزائري بإصلاحاته أن يتماشى ومتطلبات هذا العصر وخياراته من تعليم للغات أجنبية وسياسة التبادل الثقافي والتعاون المجتمعي، خاصة في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي والتكوين، هذا على الصعيد الدولي.

ولعل هذا ما وضعتة الدولة الجزائرية في الحسبان في إصلاحاتها، حيث عملت على مراعاة متطلبات النظام الدولي الجديد، وما تفرضه عولمة القرن 21 من تحديات.

فالإشكالية التي تواجه النظام التربوي الجزائري حاليا هي عدم وضوح السياسة التخطيطية، لذلك فإن إشراك مختصين في التربية وعلم الاجتماع والتنمية من داخل الوطن أمر ضروري لوضع ميكانزمات العملية الإصلاحية، فالعملية ليست صعبة كما يدعي البعض بل تتطلب تضامن كل الجهود والجهات المسؤولة بهدف وضع خطة استعجاليه استراشفية للمستقبل تقوم بتشخيص ما يعاني منه النظام التربوي من نقائص، مع التركيز على بعض تجارب الدول التي تكون قريبة من منطلقا ته

الفكرية، وأصبحت بفضل تطوير نظامها التربوي من الدول المتقدمة تربويا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والرائدة في مجال التنمية.

فقد أصبح التغيير في النظم التعليمية أمرا ضروريا وحتميا في الوقت الحاضر، فالسرعة التي يحدث بها التحول الاجتماعي والاقتصادي في معظم المجتمعات تمثل تحديا في المجتمعات التي تتمتع بظروف اقتصادية جيدة، وهناك العديد من الاتجاهات النظرية في معالجة النظام التربوي، لكن الذي يهتما هو الاتجاهات النظرية في معالجة النظم التربوية في المجتمعات، وذلك لكي تساعدنا في تشخيص وتحليل النظام التربوي الجزائري أبرزها:⁶

نظرية التربية والتغيير الاجتماعي: تهدف هذه النظرية إلى تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين التربية والتغيير الاجتماعي، وكتب "أجبون" كتابا كاملا عن التغيير الاجتماعي في عام 1922 ورغم أنه لم يحدد معنى التغيير الاجتماعي، إلا أنه أدخل في مناقشة ودراسة جميع عوامل الثقافة المادية وغير المادية، ولقد أكد في دراسته أهمية التغييرات في الثقافة المادية على التغييرات غير المادية.

إن طبيعة العلاقة بين التربية والتغيير الاجتماعي تتسم بالشدة والتنوع والتعقيد لعدم وجود استراتيجية واحدة بين المجتمعات لتحديد وظيفة التربية في المجتمع، وبالتالي تتعدد أنماط العلاقة بين التربية والتغيير الاجتماعي بتعدد الإيديولوجيات الاجتماعية المبذولة لتحليل وتفسير تلك العلاقة.

ويتطلب التغيير في ميدان الحياة الاجتماعية تكيف الأفراد ومرونتهم وحراكهم الاجتماعي، وفقا لما يتطلبه التغيير من مستحدثات ومستلزمات، لأنهم إذا وقفوا جامدين غلبوا على أمرهم والتمسوا الفرار من ضغط البيئة موضوع التغيير. ويقترن التغيير الاجتماعي بالتغيير التربوي، ويرتبط به ارتباطا وثيقا، ويتناسب معه

طرديا، فما أن يحدث تغير اجتماعي إلا ويكون سببا في إحداث تغير تربوي، وما يطرح من تغير تربوي أو يستجد إلا ويكون سببا في تغيير المفاهيم الاجتماعية، وتعديل السلوك وتثبيت بعض القيم، والتخلي عن بعض المفاهيم والعادات...، وبالتالي يسعون إلى تعديل سلوكهم وتصحيح أوضاعهم، فالتغيير التربوي لا يقف عند حد الأفراد بل يتعداهم إلى المجتمع ككل.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه **بروجان (Brogan) 1916** على أن التربية وسيلة أساسية للتغيير الاجتماعي جاءت وظيفتها اجتماعية كنتيجة حتمية لوضع الاختلافات الكبيرة بين المجتمعات في اللغة، والبشرية والعادات، والتقاليد، والأنماط الثقافية وفي السياسة العامة والاعتقادات الخاصة التي تميز كل جماعة اجتماعية عن أخرى...، فأهمية التربية في إحداث التغيير الاجتماعي لا يمكن فصلها عن قوى التغيير الأخرى المتمثلة في الجوانب الاقتصادية والثقافية للمجتمع، لأن التربية في المجتمعات الحديثة لم تعد وسيلة للمحافظة على التراث الثقافي ونقله فقط، بل أصبحت من أهم المجالات الاستثمارية لربطها بسوق العمل للإحداث النمو الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي من خلال تنمية المصادر الطبيعية في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد الجيل الصاعد وتهيئه لمواجهة التغيرات المختلفة والاستفادة منها لا بد من إحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي تفرض مطالبها على التربية لتقوم بدورها في ذلك من خلال تغيير محتواها ووسائلها وطرقها، لتصبح قادرة على مواجهة التحديات الجديدة، من خلال إعداد الجيل الصاعد للحياة والعمل وإكسابه المرونة والتفكير العلمي والفهم للأدوار الجديدة المتوقعة والتكيف معها والاستفادة منها معرفيا وتكنولوجيا وتطبيقيا، وحتى يتم ذلك على أكمل وجه لا بد من فهم هذه التغيرات وأبعادها ودرجة مناسبتها للمجتمع المعني ومعرفة كيفية انتقاء العناصر الملائمة.

إذا يمكن الإشارة إلى أن التغيير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية يتخذ في طبيعته جانبين أساسيين، يتمثل الجانب الأول منه في اختلاف درجة التغيير ومحتواه بصورة كبيرة من مجتمع لآخر، والجانب الثاني للتغيير الاجتماعي في تفاوت درجة التغيير في مظاهر متعددة في المجتمع الواحد، وأن ظاهرة التفاوت في التغيير تختلف باختلاف المستوى الحضاري للمجتمع...، ويرى علماء الاجتماع أن الإسراع في عملية التغيير المادي لا تنجح اجتماعيا ما لم يصاحبها تطور ملموس في المفاهيم الثقافية والإيديولوجية للناس، كما أن عملية فهم النظم التربوية والتعليمية تتطلب معالجة شاملة ضمن إطار النظم الاجتماعية الكبرى، وليس في معزل عنها، على اعتبار أن النظم التربوية والتعليمية تتأثر بالمجتمع وتعمل على تطويره وتغيير من خلاله ومن داخل المجتمع نفسه.

ومن الضروري أن نشير إلى أن التربية وحدها لا يمكن أن تقوم بعملية التغيير مقارنة بأهمية القرارات السياسية كعوامل جوهرية في إحداث التغيير، والتبدل الاجتماعي على مستوى المجتمع.

النظرية الأساسية في التغيير الأكاديمي: إن أي محاولة لفهم وتحليل الأنساق التربوية وما يرتبط بها من نظم فرعية وتنظيمات وجماعات وأدوار، قد تستند أساسا إلى مستويات التحليل في علم الاجتماع العام المستخدمة في تحليل نظم المجتمع وظواهره. وبما أن السياسة التعليمية هي التي تتحكم في عملية التغيير الأكاديمي من خلال ما يحدث من قرارات فعلية فهي في الأغلب تابعة لسياسة الدولة التي توجه نظام التربية والتعليم، وتعتبر النظرية الأساسية للتغيير الأكاديمي من أهم النظريات التي تبناها بعض علماء التربية لتقديم محاولات جادة لتفسير مسار التغيير الأكاديمي، انطلاقا من مدى فاعلية المستوى الإداري للنظام المدرسي والتعليمي، وبناء على هذا يمكن أن يتجه الباحثون والدارسون في هذا المجال إلى دراسة

وتحليل وتفسير اتجاه التغيير في النظم التعليمية وفقا لطبيعة التداخل بين المراحل الأساسية لتوجيه مسار التغيير الأكاديمي في النظم التعليمية والتربوية.

وتظهر السياسات التربوية في المؤسسات وفقا للأنظمة السياسية ففي الأنظمة الديمقراطية تكون السياسات منبثقة من النزاعات المثارة بين الأحزاب...، أما الدول التي تعتمد النظام الواحد، فالخطابات الرسمية هي الموجه المحوري للسياسات التربوية، ويرتبط الأمر إلى حد كبير بالبنى السياسية في الدولة بصورة خاصة.

ولقد تبنى **كلافتون كونراد Clafton conrad** هذه النظرية لتفسير عملية التغيير الأكاديمي من خلال ما يحدث من قرارات فعلية لتغيير السياسة العامة للتربية والتعليم، وطرح من الناحية الإجرائية خمس مراحل متعاقبة ومتداخلة يمر بها التغيير في النظم الأكاديمي.

بناء على ما سبق يمكننا القول، أن الواقع الراهن وما ينطوي عليه من ثورات ثقافية: ثورة المعلومات والتواصل وثورة الثقافات البيولوجية وعلوم الفضاء والأتمتة،...يملي على النظام التربوي العربي والجزائري على وجه خاص وما يترابط معه من أنظمة أخرى وضع خطة استراتيجية متكاملة لتنمية طاقات الوطن العربي الذاتية وقدرته على تحقيق تنمية ثقافية شاملة، تلبي مستلزمات التغيير السريع.

وقد ركز تقرير مراجعة الاستراتيجية العربية لتطوير التربية على ثمان مشكلات رئيسية أو ميادين تربوية هي:⁷

- **وضع فلسفة تربوية:** وذلك انطلاقا من الفلسفة الاجتماعية ومن تحليل الواقع الحي وأن يشارك في وضعها ممثلون عن القطاع التربوي.

- تطوير التخطيط التربوي: على أن تتصف هذه الخطط بالمرونة وتراعي متطلبات العصر وأن تشمل على شبكة واسعة من النشاطات التربوية.

- ترشيد الإنفاق على التربية: بالربط بين النظام التربوي وحاجات سوق العمل المتجددة، ويتم هذا الربط بالاهتمام بالجانب النوعي للتربية وتجديده وفق متطلبات العصر وباستخدام الثقافات والوسائل الحديثة وتطوير المناهج.

- محو الأمية وتعميم التعليم الإلزامي.

- العناية بالتعليم الثانوي وتشعبه وتفريعه.

- تطوير التعليم العالي وتفعيل دوره في العلم والتقانه: ليوكب الاكتشافات الكبرى والسريعة في ميدان العلوم والثقافة والبحث العلمي.

- ربط التعليم بحاجات القوى العاملة: بربط مؤسسات التعليم بمؤسسات الانتاج.

- التكامل بين التعليم والثقافة القومية.

إن الهدف من وضع استراتيجية واضحة لتطوير التربية العربية هو إيجاد فلسفة تربوية عربية انطلقا من الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز المجتمعات العربية، وهذه الفلسفة ليست واحدة في جل الدول العربية لتباين ظروفها السياسية، الاقتصادية، التاريخية، الاجتماعية والثقافية.

بالنسبة للجزائر سنعرض خطتان استراتيجيتان حاولتا توضيح سبل تطوير

التربية في الجزائر:

أولا: استراتيجية "بوفلجة غياث" لتطوير التربية والتعليم في الجزائر⁸

وتشمل:

- **التخطيط التربوي:** الرامي لتوفير الظروف الملائمة لاستقبال الطلبة وتسهيل عملية متابعتهم لدروسهم، مما يؤدي لنجاح نسبة محددة، على أن لا يقبل الراسبون في الفصول العليا ولا مدهم بشهادات علمية، حتى لا نكرس رداءة المردودية والأداء، حتى نحصل على مربين أكفاء يعملون على رفع مستوى التلاميذ والطلبة، فقد أصبح التعليم ملاذا لمن لم يجد منصبا في القطاعات الاقتصادية، فقد يكون مرغما على أداء العمل في مؤسسة تعليمية.

- العمل على إحداث التنسيق بين مراحل التعليم من الأساسي إلى الجامعي مرورا بالتعليم الثانوي والتكوين المهني، لتفعيل المجهودات المبذولة ونجاحاتها.

- تشجيع انفتاح المدرسة على الواقع، بتسهيل المهام التكوينية للطلبة في المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية.

- الإهتمام بالنوعية التعليمية لتواكب الكم الهائل الذي تشهده المنظومة التربوية الجزائرية، لمواجهة المنافسة الدولية الحادة في إطار اقتصاد السوق.

ثانيا: استراتيجية المجلس الأعلى للتربية لتطوير النظام التربوي الجزائري في ظل مجتمع المعلومات وتشمل:⁹

في المجال السياسي: تركز الاستراتيجية على:

أ- اعتبار النظام التربوي نظاما وطنيا يقوم أساسا على القطاع العام ويسمح بفتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص ليكمل مجهود الدولة في مجال نشر العلم والمعرفة وتطويرها.

ب- تنظيم المنظومة التربوية من صلاحيات الدولة وحدها.

ج- اعتبار التربية قطاعا استثماريا واستراتيجيا في نطاق التنمية الشاملة للبلاد
ينبغي أن يحظى بالأولوية وأن يضمن ديمقراطية التعليم.

د- اعتبار المنظومة التربوية وحدة متكاملة ومتناسقة ومنسجمة في جميع مراحلها
وأطوارها وفروعها.

في المجال التربوي: تركز الاستراتيجية على:

أ- اعتبار المتعلم محورا أساسيا للفعل التربوي.

ب- الإعتماد على البحث التربوي في تقويم المنظومة التربوية وتطويرها المستمر.

ج- اعتماد مفهوم التعلم من أجل ضمان مبدأ التعلم مدى الحياة.

د- اعتماد مفهوم التعلم من أجل المعرفة والعمل والتعايش وتحقيق الذات.

هـ- بناء المناهج على النشاطات التعليمية بدل مواد التدريس.

و- توفير وسائل التعليم الضرورية لتحقيق الغايات المنتظرة من المنظومة التربوية.

في مجال التنظيم والتسيير والوسائل: تركز الاستراتيجية على:

أ- إنشاء نواة ريادية دائمة لتعبئة الموارد البشرية وتكوينها لغرض تهيئة الظروف
الملائمة لتحقيق نجاح الإصلاحات وضبط استراتيجية اتصال محكمة لإقناع كل
الشركاء.

ب- عصنة الإدارة التربوية من حيث التسيير الإداري والتربوي.

ج- تعزيز مصداقية المؤسسة التربوية.

د- فتح المنظومة التربوية على المحيط الدولي بوضع سياسة لتعليم اللغات الأجنبية مع مراعاة تكاملها مع اللغة العربية، من جهة والأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للبلاد من جهة أخرى.

هـ- تثمين الموارد البشرية والنهوض بها.

هوامش المحاضرة السادسة

1. سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، ترجمة ع. بن ناصر، الجزء الأول: التنمية والثقافة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 12.
2. محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 74.
3. فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1970، ص 232.
4. محمد أحمد الزعبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 35.
5. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 10-16.
6. بن سباع صليحة: واقع الاصلاحات داخل النظام التربوي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة2، 2013/2012، ص 62-66.
7. عيسى علي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، جامعة دمشق، 2006-2005، ص 71-74.
8. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، 2006، ص ص 151، 152.

9. المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم
الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية، مارس 1998، ص ص 30، 31.

خاتمة: من مضمون ما تقدم في هذا العمل، يمكن القول أنه و رغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات التي اعتمدها الحكومة الجزائرية، لتطوير نظامها التعليمي بمختلف المراحل، إلا أن النتائج و الواقع يدحضان هذا المجهود و مرامي تلك الاستراتيجيات بالنظر خاصة إلى حجم المشكلات التي تعاني منها المنظومة التعليمية - التكوينية الجزائرية في زمن ألفية تجاوزت فيه صور التطور المعلوماتي و التكنولوجي، مثل هذه المشكلات، لتطرح تبعا لذلك جملة من التحديات أمام النظام التربوي والجامعة الجزائرية التي تجمع التحليلات الفكرية، العلمية و الشواهد الواقعية، أنها لا تزال تبحث عن الاستراتيجية المثلى التي تضمن لها مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي لمسايرة العصر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. اسماعيل قيرة: تنمية الموارد البشرية، ط2، دار النجر للنشر والتوزيع، 2007.
2. الطعاني حسن أحمد: التدريب الإدارة المعاصرة، ط1، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
3. بوفلجة غياث: الأسس النفسية للتكوين ومناهجه في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
4. بوفلجة غياث: التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
5. بوفلجة غياث: التربية والتعليم بالجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006.
6. بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
7. حسن حسين البيلاوي: الاصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1988.
8. خليل إبراهيم شبرا وآخرون: أساسيات التدريس، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
9. داود سليمان قلادة: المناهج في التعليم النظامي وتعليم الكبار، دار المطبوعات الجامعية، 1976.
10. رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
11. راشد عادل أحمد: مذكرات في إدارة الأفراد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.

12. سعيد إسماعيل علي: أصول التربية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
13. سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، ترجمة ع. بن ناصر، الجزء الأول: التنمية والثقافة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
14. سميح أبو مغلي، عبد الحافظ سلامة وآخرون: التنشئة الاجتماعية للطفل، دار البازوري للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2002.
15. سهيلة عباس محمد: إدارة المراقب (مدخل استراتيجي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
16. سيد ابراهيم الجبار: دراسات في التجديد التربوي، مكتبة غريب، القاهرة، د.س.
17. عبد الكريم بوحفص: التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
18. علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2007.
19. عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيوولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991.
20. عبد الغني عبود: التربية ومشكلات المجتمع، ط2، دار الفكر العربي، 1992.
21. عيسى علي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، جامعة دمشق، 2005 - 2006.
22. علي أسعد وعلي جاسم الشهاب: العلاج المدرسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1998.

23. عبد الرحمن بن سالم: المرجع في التشريع المدرسي الجزائري، ط2، باتنة، الجزائر، 1994.
24. عبد اللطيف حسين فرج: نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وما بعد العولمة، ط1، دار الحامد للتوزيع والنشر، الأردن، 2008.
25. عبد العزيز رأس المال: كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة.
26. عبد الفتاح رأفت: سوسولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، 2000.
27. عمر أحمد همشري: مدخل إلى التربية العامة، ط2، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
28. عليوة السيد: تحديد الاحتياجات التدريبية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
29. فايز محمد الحديدي: ثقافة تربوية، التربية مبادئ وأصول، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
30. فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1970.
31. قاسمي الحسني محمد المختار: مدير المدرسة الابتدائية، المركز الوطني للوثائق التربوية، ط2، الجزائر، 2004.
32. محمد الطيبي وآخرون: مدخل إلى التربية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
33. محمد عطية الأبراشي: روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.

34. محمد منير مرسي: التعليم الجامعي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
35. محمد منير مرسي: الاصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، جامعة عين شمس، مصر، 1992.
36. محمد منير مرسي: المدرسة والتمدرس، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
37. محمد رفعت رمضان وآخرون: أصول التربية وعلم النفس، دار الفكر العربي، ط1، مصر، د.س.
38. محمد عماد الدين اسماعيل: التعلم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995. محمد عماد الدين إسماعيل، 1995.
39. محمد الفالوقي، رمضان القدافي: التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2002.
40. محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
41. محمد أحمد الزعبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
42. محمد عبد الباقي صلاح الدين: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
43. مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، دط، عنابة، الجزائر، د.س.
44. مولاي ادريس شابو تعوينات: قراءة في المناهج التربوية، دار جمعية الإصلاح الاجتماعي التربوي، باتنة، 1995.
45. نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

القواميس:

46. محمد زياد حمدان: معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1، كنوز المعرفة، الأردن، 2007.
47. أحمد حسن اللقاني وآخرون: معجم المصطلحات التربوية، المعرفية في المناهج وطرائق التدريس، القاهرة، 2003.
48. مجموعة من المؤلفين: المنجد الأبجدي، ط 3، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1967.
49. فؤاد إبراهيم البستاني: منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.
50. جرجس ميشال جرجس: معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، دس.

المجلات:

51. محمد الصالح مرمول: دور الجامعة الجزائرية في تغيير البنية الاجتماعية، مجلة سيرتا، السنة الأولى، العدد الأول، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ماي 1979.
52. إبراهيم توهامي: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن 21؟، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 4، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2003.
53. صالح فيلاي: ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث العلمي و الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 5، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، جانفي 2004.

المناشير الوزارية:

54. المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة واصلاح

التعليم الأساسي، الجزائر، 1998.

55. وزارة التربية الوطنية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33،

المرسوم رقم 76/35 المؤرخ في 16 أبريل 1976.

56. خلية الإعلام الآلي: دليل الطالب في نظام ل م د، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

57. وزارة التعليم العالي

والبحت العلمي: الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل م د، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، جوان 2011

58. وزارة التربية الوطنية: تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، ط3، النشرة الرسمية

للتربية الوطنية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1995.

الرسائل الجامعية:

59. بن سباع صليحة: واقع الاصلاحات داخل النظام التربوي الجزائري، رسالة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة2،

2013/2012.

المحاضرات:

60. علي بوعنافة، محاضرات في مادة التربية والتكوين، قسم علم اجتماع، جامعة

قسنطينة، 1998/1997.